مصر . دائماً

الرقابة الإدارية

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
EACA

ضمير الوطن

هيئة الرقابة الإدارية / الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

العدد السادس - يونيو 2024

طهماسپ

ماموریت

ضمير الوطن

العدد السادس - يونيو ٢٠٢٤

مجلة ثقافية دورية متخصصة
تصدر عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
إعداد
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

السيد اللواء/ عمرو عادل
رئيس هيئة الرقابة الإدارية
رئيس مجلس إدارة الأكاديمية

إشراف عام
وكيل أول/ خالد عبد الرحمن
مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لشئون
الأكاديمية والتعاون الدولي
وعضو مجلس الإدارة

رئيس التحرير
وكيل أول. د/ محمد سلامة
مدير الأكاديمية ومقرر مجلس الإدارة

المستشار الإعلامى
د. سامى عبد العزيز

المستشار الصحفى
أحمد أيوب

إخراج صحفى وجرافيك:
مصطفى سعيد أبوستيت

الإصدار الرقمى الالكترونى
باللغة العربية

Digital Edition
English version

L' Édition numérique
version française

صدر العدد الأول لمجلة ضمير الوطن
كأول إصدار ثقافى متخصص
فى مجال مكافحة الفساد
والعلوم ذات الصلة

صدر العدد الوثائقى لمجلة ضمير الوطن متضمنا
وقائع الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف
باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
بشرم الشيخ (مدينة السلام)
خلال الفترة من ١٣ - ١٧ ديسمبر ٢٠٢١

صدر العدد الثانى لمجلة ضمير الوطن وتضمن العدد
مجموعة من الملفات الهامة وهى :
-الاستراتيجية والأمن القومى وإدارة الازمات
-الإطار التنظيمى والقانونى لمكافحة الفساد
-أخلاقيات ومهارات القيادة
- الحوكمة واستخدام البيانات والمعلومات

صدر العدد الثالث لمجلة ضمير الوطن وتضمن العدد
مجموعة من المقالات والملفات وهى:
-معركة الوعى فى مواجهة الفساد والتصدى له فى
أوقات الطوارئ والأزمات
-قراءة فى استراتيجية مصر لمواجهة جرائم غسل
الأموال ومواجهة الهجرة غير الشرعية

صدر العدد الرابع لمجلة ضمير الوطن وتضمن العدد مجموعة
من المقالات والملفات وهى:
- التنمية المستدامة فى عالم متغير
- تأثير البيانات والمعلومات وانعكاسها على قدرات اتخاذ القرارات
- عصر ذهبى لتمكين المرأة المصرية
- الإدارة الإستراتيجية والاقتصاد المصرى

صدر العدد الخامس لمجلة ضمير الوطن وتضمن العدد
مجموعة من المقالات والملفات وهى:
-عرض إحدى التجارب الإفريقية لمكافحة الفساد (مالي)
-دور التكنولوجيا والأمن السيبرانى فى دعم الجهود
الوطنية لمكافحة الفساد
-الدور البارز لمجال التعاون الدولى فى مكافحة الفساد
العابر للحدود

كافة أعداد مجلة ضمير
الوطن منشورة على الموقع
الالكترونى الخاص ببنك
المعرفة المصرى

Egyptian Knowledge Bank
بنك المعرفة المصري

الفساد ليس مجرد رشوة

وإنما هو أيضاً الأداء المتواضع، الجشع وإهدار الموارد والتقاعس والسلبية
والإهمال وعدم القدرة على تحمل المسئولية والعمل...
فسوء التخطيط فساد.. وسوء التقدير فساد.. وسوء التنفيذ فساد..

الرئيس

عبدالفتاح السيسى

أغسطس ٢٠١٦

مصر . دائماً

الرقابة الإدارية

٦٠ عاماً فى مواجهة الفساد

٦٠ عاماً مـرت فى طريق مكافحة الفساد تشكل تاريخاً مديداً لهيئة الرقابة الإداريـة حيث توالت الأجـيـال المتعاقبة من اعضاء الهيئة لمكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله بالرغم من تنامى التحديات و المتغيرات التى واجهت الدولة المصرية فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

وإذ نهنئ الأعضاء والعاملين بالهيئة بهذه المناسبة.

فإننا نعاهد الدولة المصرية قيادةً وشعباً على الاستمرار فى ذات النهج فى مواجهة الفساد ومنعه والوقاية منه وفق منهج علمى رصين مع ضخ دماء جديدة من كوادر شابة ومتميزة.. جديرة بالثقة ليكونوا مع زملائهم فى طليعة جنود الدولة المصرية فى دعم جهود التنمية والتصدى للفساد

داعين الله عز وجل أن يوفقنا فى إتمام هذه الرسالة النبيلة.

عمرو عادل

رئيس هيئة الرقابة الإدارية

"نحو ثقافة مجتمعية ضد الفساد"

الانتقال للعاصمة الادارية الجديدة

«من هنا نبدأ عهداً جديداً»

مبنى هيئة الرقابة الإدارية بالعاصمة الإدارية الجديدة

المحتوى

CONTENT

معركة التنمية المستدامة فى القارة السمراء

السيدة/ سينابو نديای دياكاتی

18

بمشاركة فعالة من هيئة الرقابة الإدارية نجاحات مصرية فى مكافحة الإتجار بالبشر

السفيرة/ نائلة جبر

20

مجهودات الدولة التشريعية فى مجال التصدى للفساد

المستشار/ أحمد البحراوى

24

آلية استرداد أموال الفساد

المستشار/ محمد خلف

28

تجريم رشوة الموظف العام الأجنبى وموظفى المؤسسات الدولية

عميد. د/ أحمد عدلى

34

هل تنجح الدول العربية فى استثمار الذكاء الاصطناعى

أ.د/ نجوى سمك

36

إنترنت الأجسام وتكنولوجيا التعزيز واشكاليات الحوكمة

أ.د/ هبة جمال الدين

40

للعام الثالث على التوالى ... هيئة الرقابة الإدارية تشارك بمعرض القاهرة الدولى للكتاب

50

حصاد الأكاديمية فى شهور

46

مشاركات متميزة لهيئة الرقابة الإدارية بجامعة الدول العربية بالقاهرة والرياض

14

٦٠ عـــامـــاً

تاريخٌ مديد لهيئة الرقابة الادارية

آفاقٌ جديدة للوقاية من الفساد

وكيل أول. د/ محمد سلامة

مقال رئيس التحرير

16

مشاركات متميزة لهيئة الرقابة الإدارية بجامعة الدول العربية بالقاهرة والرياض

إعداد: هيئة التحرير

فى إطار دعم الجهود الإقليمية والعربية فى مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، قام الوزير/ عمرو عادل رئيس هيئة الرقابة الإدارية بالمشاركة فى أعمال الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ مايو ٢٠٢٤، ويشارك فى فعاليات الدورة ممثلى الدول الأطراف فى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى ممثلى الدول الأخرى الأعضاء بجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية.

وخلال كلمته استعرض جهود الدول العربية فى مجال منع ومكافحة الفساد والتى تأتى تنفيذاً لبنود الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مؤكداً أن استحداث آلية استعراض عربية لجهود الدول العربية المشاركة فى الاتفاقية تعكس المساعى الحثيثة للدول الأطراف فى تخطى التحديات التى وضعتها عملية الأستعراض الأممية.

وأشار السيد الوزير، إلى أن الدول العربية تبنت مبادرات عالمية فى مجال منع ومكافحة الفساد ومنها: إعلان مراكش الذى وضع المبادئ الأساسية لمكافحة الفساد، وإعلان الدوحة الذى ساهم فى تعزيز قيم النزاهة وتوعية الشباب بمخاطر الفساد، وإعلان أبوظبى الذى أكد على أهمية تعزيز التنسيق بين الأجهزة الرقابية، فضلًا عن إعلان شرم الشيخ الذى حدد إطار مكافحة الفساد فى حالات الطوارئ والأزمات.

كما أكد على أهمية تعزيز أواصر التعاون على المستويين الإقليمى ومتعدد الأطراف فى ضوء التزام الدول الأعضاء

المشاركة فى الاتفاقيتين العربية والأممية بمنع ومكافحة الفساد العابر للحدود، لافتاً إلى التعاون المثمر بين الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، الذراع التدريبى والمعرفى لهيئة الرقابة الإدارية، والأجهزة الرقابية المناظرة حول العالم والمتمثل فى تنظيم البرامج التدريبية للخبراء العرب المعنيين بمكافحة الفساد وكذا توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات النظيرة بالعديد من الدول بهدف نقل وتبادل المعلومات والخبرات.

وفى ختام كلمته، شدد السيد الوزير على أهمية تضافر كافة جهود أجهزة مكافحة الفساد الإقليمية للحفاظ على ثروات ومقدرات الشعوب العربية خلال ما يشهده العالم من أزمات على المستوى العالمى كما توجه بالشكر للمملكة العربية السعودية على جهودها المبذولة خلال رئاستها للدورة الرابعة للدول الاطراف فى الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

تعد الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والموقعة فى ٢١ ديسمبر لعام ٢٠١٠، أول اتفاقية رسمية تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الدول الاطراف لتفعيل آليات منع ومكافحة الفساد والكشف عنه بكافة صوره وأشكاله، واسترداد الموجودات، وإعلاء قيم النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، كما تعمل الاتفاقية على إشراك المجتمع المدنى فى مساعى منع ومكافحة الفساد من خلال التوعية بتأثيره السلبى على الأفراد والمجتمعات.

فى ذات الإطار شارك الوزير/ عمرو عادل بالملتقى الخامس لهيئات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية والمنعقد خلال يومى ١٥ ، ١٦ مايو ٢٠٢٤ بالمملكة العربية السعودية تحت رعاية صاحب السمو الملكى الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولى العهد رئيس مجلس الوزراء، ويهدف الملتقى إلى تعزيز التعاون بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وخلال كلمته التى ألقاها تحت عنوان «مكافحة الفساد وضروريته لتحقيق النمو الاقتصادي»، أشار إلى ارتباط مكافحة الفساد بتحقيق النمو الاقتصادى للدول وهو ما تضمنته أهداف التنمية المستدامة المحددة من قبل منظمة الأمم المتحدة كوسائل لتحقيق مستقبل أفضل للشعوب خاصة فى ضوء ما تشير إليه تقارير المؤسسات الدولية بأن تكلفة الفساد والتهرب الضريبى تبلغ حوالى ٨٪ من الناتج الإجمالى العالمى وهو ما كان يمكن استخدامه فى زيادة النمو الاقتصادى للدول.

وأشار إلى توجيهات السيد رئيس الجمهورية بالتأكيد على تمسك الدولة بسيادة القانون ورفض كافة صور وممارسات الفساد وترسيخ قيم النزاهة والشفافية وأن الجميع سواء أمام القانون، واستعرض جهود مصر فى مجال منع ومكافحة الفساد من خلال مشروعات البنية المعلوماتية والتحول الرقمى وفصل مقدم الخدمة عن متلقيها، وأشار إلى تجربة هيئة الرقابة الإدارية خلال الستون عاماً الماضية منذ إنشائها عام ١٩٦٤ وحرصها على مواكبة تطور السياسات الاقتصادية وأنظمة الاتصالات والخدمات المصرفية وما تبع ذلك من تطور فى نظم مكافحة جرائم الفساد، وأشار إلى أن عوامل نجاح منظومة مكافحة الفساد تتلخص فى بنية تشريعية قادرة على مواجهة الفساد، توافر الإرادة السياسية القوية، بنية مؤسسية من خلال تواجد أجهزة قادرة على أداء المهمة بفعالية، التخطيط الجيد عن طريق إعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، الوقاية من الفساد من خلال منع وقائع الفساد قبل حدوثها، تعزيز جهود إنفاذ القانون باستخدام التكنولوجيا وتطوير آليات الرصد والاشتباه واستخدام الذكاء الاصطناعى، وأخيراً التعاون الدولى الثنائى ومتعدد الأطراف فقد أكدت التجارب والخبرات تشابك وتعقد ممارسات الفساد وامتداد وقائعها لأكثر من دولة.

وفى نهاية كلمته وجه الشكر إلى المملكة العربية السعودية على تنظيم الملتقى واستضافة مسئولى مكافحة الفساد والتحريات المالية لتبادل الرؤى والأفكار والخبرات من أجل تحقيق آمال الشعوب فى الحد من آفة الفساد والحفاظ على مقدرات وثروات الدول وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٠ عـــامـــاً

تاريخٌ مديد لهيئة الرقابة الادارية

آفاقٌ جديدة للوقاية من الفساد

وكيل أول. د/ محمد سلامة
رئيس التحرير

٦٠ عاماً من العمل الجاد للتصدى للفساد:

تحتفل هيئة الرقابة الإدارية فى يوم الخامس والعشرين من شهر يونيو من كل عام بعيد الهيئة حيث تلتقى رئاسة الهيئة بالعاملين فيها وبأعضائها لتتذكر هذا التاريخ العريض والإنجازات المضيئة والأجيال المتعاقبة من أمثلتنا العليا وأساتذتنا وعرض ما تم من أعمال قامت بها الهيئة على مدار عام مضى واقتراح واستعراض الخطط المستقبلية والأهداف المأمولة لتحقيقها خلال عام قادم فعين طريقة الاحتفاء بهذا اليوم فى هيئة الرقابة الإدارية الموقرة ليست احتفالية المظهر وجلبة الأجواء وإنما موضوعية ومنهجية تحلل ما قد سبق وتنظر بعين ثاقبة نحو المستقبل .. فكل عام وهيئة الرقابة الإدارية ناجزة.. ماضية..مشرقة..

تفعيل دور المراجعة الداخلية بالجهاز الإدارى للدولة المصرية:

يعد تفعيل دور المراجعة الداخلية ركيزةً هامة لتطبيق نُظم الحوكمة داخل الجهات والمؤسسات المختلفة وخاصةً بالجهاز الإدارى بالدولة حيث تعمل على سد الثغرات وتحسين أجواء العمل وتنقيتها من السلبيات الخاصة بأسباب القصور فى العمل ورصد عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية والعمل على التغلب عليها وكذلك الأفعال المستهدفة للمساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة العامة والخدمة العامة وبما ينعكس حتماً على صون المال العام والحفاظ عليه.

مفهوم المراجعة الداخلية:

عرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) المراجعة الداخلية على أنها « نشاط مستقل وموضوعى يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها ويساعد هذا النشاط فى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجى منظم لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة».

وتهدف المراجعة الداخلية إلى التأكد من مدى التحقق من عدد من البنود المتضمنة دقة المعلومات التشغيلية، وتحديد المخاطر وإدارتها، ومدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات والتثبت من تحقيق المستهدفات وفقاً لمؤشرات الأداء وتحقيق أفضل استخدام للموارد بكفاءة وبأسلوب اقتصادى ويعتبر استقلال وظيفة المراجعة الداخلية شرطاً مهماً لتحقيق أهدافها.

وقد عُرفت نظم المراجعة الداخلية على نطاق واسع على مستوى الشركات والوحدات المصرفية المختلفة وقدرتها على تحديد مكامن الخطورة بداخلها وإدارتها وعلى ذات السياق يتضح مدى أهمية استخدامها بوحدات الجهاز الإدارى بالدولة والجهات الحكومية المختلفة.

فكرة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية ودورها فى الجهات الحكومية:

خلال عام ٢٠١٧ تقدمت هيئة الرقابة الإدارية بمقترح بشأن إنشاء وتنظيم وحدات المراجعة الداخلية حيث تم دراسة المقترح من خلال رئاسة مجلس الوزراء وعدد من الشركاء وهم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وعدد من المستشارين المتخصصين حيث أكدت نتائج الدراسة التشخيصية لنظام الرقابة الداخلية بالجهات التى تم التعاون معها فنياً كخطوة تحضيرية لإنتاج الدليل الخاص بالمراجعة الداخلية وهي: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة المالية والمجلس القومى للمرأة، حيث خلصت لجوهرية العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية والحوكمة المزمع إنشاؤها ونظام الرقابة الداخلية، حيث يرتكز تحقيق وحدة المراجعة الداخلية والحوكمة لأهدافها على تعزيز نظام الرقابة الداخلية بمكوناته المختلفة، بما يدعم وجود نظام فعال وكفء للرقابة الداخلية بالجهة الحكومية.

ومن هنا يتضح أيضا دور وحدات المراجعة الداخلية بالجهات الحكومية من خلال دعمها لمتخذى القرارات فى تحديد أبعاد الأوضاع بالجهات وتقدير مدى فاعلية الرقابة الداخلية المؤسسية الأمر الذى يؤهل لإتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء.

اختصاص التقسيم التنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة وتدريب عناصره:

فى إطار تحديد التقسيم التنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة صدر قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨، بشأن استحداث بعض التقسيمات التنظيمية فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة تختص بالمراجعة الداخلية، على أن يصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة القرارات اللازمة لاستحداث التقسيمات التنظيمية المبينة به بوحدات الجهاز الإدارى للدولة.

تنفيذا لقرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه أصدر رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة قرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢٠ باستحداث تقسيم تنظيمى للمراجعة الداخلية والحوكمة بوحدة الجهاز الإدارى للدولة على النحو الآتي:

١- حدد القرار هدف استحداث وحدات المراجعة الداخلية والحوكمة فى حماية أموال الدولة وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة والمحاسبية فى أعمال الوحدة وذلك من خلال الآتى:

- التأكد من حماية أموال وممتلكات وموارد الوحدة بمختلف أنواعها.
- ضمان فاعلية العمليات والإجراءات الإدارية والمالية والفنية وحسن سير العمل بالوحدة.
- تعزيز الالتزام بالتشريعات والأنظمة والتعليمات والسياسات والخطط الملزمة للوحدة.
- دعم مبادئ الحوكمة وتطبيق قيم ومعايير المراجعة الداخلية.
- المساهمة فى تعزيز جهود أجهزة الدولة بالوقاية من الفساد.

٢- حدد القرار من بين اختصاصات المراجعة الداخلية والحوكمة ما يلي:

- المراجعة الدورية والفجائية على أعمال الشئون الوظيفية والسجلات والملفات الخاصة بها والتحقق من مدى سلامة تطبيق أحكام القوانين المعمول بها.
- تقديم مقترحات تصحيحية لأعمال الوحدة لتلافى حدوث أخطاء أو مخالفات بما يكفل تحسين مستوى وكفاءة الأداء.
- إعداد تقارير دورية بنتائج وملاحظات أعمال المراجعة على الإدارات الأخرى داخل الوحدة، لعرضها على السلطة المختصة.
- مراجعة الالتزام بتطبيق القرارات الإدارية والمالية والكتب والمنشورات الدورية.
- مراجعة انتظام إجراءات العمل السارية والتحقق من مدى كفايتها وملاءمتها.
- مراجعة سلامة وصحة إجراءات عمليات المراجعة المالية أثناء وبعد الصرف باستخدام العينات والفحص الشامل.
- مراجعة كفاءة استخدام الموارد المالية والعينية بما يكفل حماية أموال وممتلكات الوحدة.
- مراجعة الالتزام بالدستور والقوانين واللوائح، والسياسات والبرامج والتعليمات والإجراءات المعتمدة، ومدونة السلوك الوظيفي، وكذا تعليمات السلطة المختصة وجهات الاختصاص.
- مراجعة الخطط الاستراتيجية والتنفيذية والتشغيلية للوحدة للتأكد من مدى فاعليتها.
- مراجعة مدى الالتزام بالتعاقدات والاتفاقيات وبروتوكولات التعاون التى تكون الوحدة طرفًا فيها.
- مراجعة أعمال إجراء الفحص الدورى والمفاجئ على كافة أنشطة الوحدة للتأكد من حسن سير العمل.
- مراجعة أعمال الجرد الدورى والمفاجئ على المخازن والعهد، والمستودعات والحملة الميكانيكية والتأكد من دقة دفاترها وسجلاتها ومستنداتها والإجراءات المطبقة بصددها.
- تقديم تقارير دورية لهيئة الرقابة الإدارية بنتائج أعمال الوحدة، مع الإبلاغ الفورى عند اكتشاف أى جريمة جنائية أو مخالفة مالية أو إدارية أو حالات غش أو استيلاء على المال العام، وتلبية التكليفات الصادرة عن الهيئة.

٣- اعتبارا من شهر يناير ٢٠٢٤ قامت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع عدد من الشركاء بعقد عدد ١٠ دورات تدريبية لكوادر وحدات المراجعة الداخلية والحوكمة بالجهاز الإدارى بـ٥٩ جهة علاوة على تدريب العديد من الكوادر المعنية بالرقابة الداخلية خلال شهر مايو ٢٠٢٤ من كافة مديريات الشباب والرياضة عبر التقنيات الالكترونية للتدريب عن بعد وتسعى الأكاديمية لتنظيم عدد من المستويات التدريبية الأساسية والمتقدمة والراقية لعناصر المراجعة الداخلية على مستوى الجمهورية لصقل مهاراتهم.

وتستمر هيئة الرقابة الإدارية مدعومة بجهود شركائها بالسعى لاختيار وتأهيل عناصر المراجعة الداخلية كونها أحد السبل الداعمة لتفعيل إجراءات منع والوقاية من الفساد من خلال تحسين قدرات الجهات على تنفيذ مهامها بكفاءة ويسر وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين وتحديد مكامن مخاطر الفساد بما يتيح القدرة على التصدى لها من خلال جهات الإدارة ذاتها أو الجهات الرقابية المختصة الأمر الذى يستوجب شيوع ثقافة قبول هذه الوحدات من خلال قيادات الجهات الحكومية وموظفيها باعتبار تكامل الأدوار فيما بينهم وليس تنافرها وهو تحدى تعمل هيئة الرقابة الإدارية وشركائها على مواجهته وتنقية أجواء العمل لتحقيق الأهداف المرجوة اعمالاً لشعار « نحو ثقافة مجتمعية ضد الفساد».

تستمر هيئة الرقابة الإدارية مدعومة بجهود شركائها بالسعى لاختيار وتأهيل عناصر المراجعة الداخلية كونها أحد السبل الداعمة لتفعيل إجراءات منع والوقاية من الفساد من خلال تحسين قدرات الجهات على تنفيذ مهامها بكفاءة ويسر وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين وتحديد مكامن مخاطر الفساد بما يتيح القدرة على التصدى لها من خلال جهات الإدارة ذاتها أو الجهات الرقابية المختصة

مبنى هيئة الرقابة الإدارية بالعاصمة الإدارية الجديدة

استكمالا للجهود التثقيفية السابق تنفيذها كإقامة الندوات والفاعليات المختلفة كورش العمل والندوات والمشاركة بمعرض القاهرة الدولى للكتاب وإصدار المجلة الثقافية «ضمير الوطن» وذلك على مدى ثلاث سنوات متتالية فقد استكملت الأكاديمية هذه الجهود من خلال السير فى إجراءات اصدار دورية علمية محكمة باسم « الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته» لتكون الاولى من نوعها

إصدار دورية « الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته » العلمية المحكمة:

آمنت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد مدفوعة برؤية هيئة الرقابة الإدارية حول تطوير أسلوب مواجهة الفساد وتفعيل إجراءات المنع والوقاية المستندة بشكل أساسى على نشر الوعى والثقافة بين المواطنين وفق منهج علمى واستكمالاً للجهود التثقيفية السابق تنفيذها كإقامة الفاعليات المختلفة كورش العمل والندوات والمشاركة بمعرض القاهرة الدولى للكتاب وإصدار المجلة الثقافية «ضمير الوطن» وذلك على مدى ثلاث سنوات متتالية فقد استكملت الأكاديمية هذه الجهود من خلال السير فى إجراءات اصدار دورية علمية محكمة باسم «الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته» لتكون الأولى من نوعها على المستوى القارى والإقليمى التى تتبع أعلى معايير الجودة فى مجال النشر العلمى وكمنصة للفكر الحديث المتجدد ومنبر لكافة المتخصصين والباحثين العاملين فى مجالات الحوكمة والوقاية من الفساد والتى نأمل أن تحقق الهدف المرجو من إصدارها لتكون عوناً للباحثين فى عرض إنتاجهم العلمى المدقق الراقى على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية وذلك دعماً لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ودعم جهود الدولة لتحقيق رؤية مصر التنموية (٢٠٣٠).

وما زالت المسيرة مستمرة.

مقر المجلس الاستشارى للاتحاد الأفريقى لمكافحة الفساد - أروشا تنزانيا

مكافحة «الفساد آفة الشعوب»

معركة التنمية المستدامة فى القارة السمراء

السيدة/ سينابو ندياى دياكاتى

رئيس المجلس الاستشارى للاتحاد الأفريقى لمكافحة بالفساد

الفساد يعد آفة تصيب اقتصادات البلدان فى جميع أنحاء العالم، وخاصة تلك الموجودة فى أفريقيا. ونظراً لقلق رؤساء الدول إزاء الأثر السلبى لهذه الظاهرة وعواقبها الضارة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأفريقية، فقد أقروا اتفاقية الاتحاد الأفريقى لمنع الفساد ومكافحته، فى ١١ يوليو ٢٠٠٣ فى مابوتو بموزمبيق خلال الدورة العادية الثانية لجمعية الدول الأطراف فى الاتحاد الأفريقى.

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ٥ أغسطس ٢٠٠٦، بعد ٣٠ يوما من إيداع وثيقة التصديق رقم ١٥. وقد صدقت عليها حتى الآن ٤٨ دولة. والهدف من الاتفاقية هو جعل الحكم الرشيد أداة هامة لتنمية القارة الأفريقية.

وأنشأت المادة ٢٢ (٥) من الاتفاقية المذكورة آلية للرصد تسمى بالمجلس الاستشارى للاتحاد الأفريقى المعنى بالفساد وتكون مسؤولة عن عدة أمور من بينها تعزيز وتشجيع اعتماد وتطبيق تدابير مكافحة الفساد فى القارة، وإسداء المشورة للحكومات بشأن كيفية مكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة، وأداء أى مهمة أخرى قد توكلها إليها الهيئات التشريعية للاتحاد.

ولتنفيذ مهمتها على أكمل وجه، اتخذ المجلس عدداً من المبادرات:

أولها: وضع أدوات قانونية (أرسلت أدلة التقييم والاستبيانات إلى الدول الأعضاء من أجل تيسير مهام تقييم مدى اتساق الأطر القانونية والمؤسسية للدول مع الاتفاقية، وتم تقييم عشرات البلدان وآخرها مصر.

الثاني: تطوير أطر التعاون المؤسسى مع الجهات المعنية مثل الشركاء التقنيين والماليين والجمعيات وما إلى ذلك....

الثالث: اعتماد استراتيجيات وخطط لمكافحة الفساد (الخطة الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٥)

وتدور هذه الاستراتيجية حول المحاور التالية:

- دعم تنفيذ الاتفاقية، مع تحقيق أهداف رئيسية تتعلق بالتصديق على الاتفاقية، وتعزيز قواعد سلوك متسقة مع مقاصد المسؤولين الحكوميين، فضلا عن وضع منهجيات لتحليل طبيعة الفساد ونطاقه فى أفريقيا .
- زيادة الوعى بالاتفاقية وإبراز دور المجلس والآليات الأخرى للاتفاقية.
- إقامة شراكات يقوم المجلس من خلالها بتوطيد علاقاته مع الجهات المعنية بهدف تحسين تنسيق مبادرات مكافحة الفساد وفعاليتها.
- الفعالية التشغيلية للمجلس، والرصد والتقييم بهدف وضع نظم عمل مناسبة.

وقد تم تطوير خطة استراتيجية ثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢ بعد تقييم الخطة الأولى.

لقاء رئيس الوزراء مع وفد المجلس الاستشارى للاتحاد الإفريقى لمكافحة الفساد بحضور رئيس هيئة الرقابة الإدارية

وتهدف الخطة إلى تحقيق أربعة أهداف:

١- تقديم خارطة طريق تحدد بوضوح إجراءات المجلس.

٢- توفير إطار استراتيجى ومعايير مشتركة للمسؤوليات تسمح للمجلس والجهات المعنية والشركاء بالتوافق مع كيفية تحقيق الأهداف والمرونة فى الاستجابة للتطورات السريعة وغير المتوقعة

٣- إقامة صلة قوية بين المجلس والشركاء والجهات المعنية الذين سيساعدونه فى مهمته (على المدى القصير)، وقياس مستوى التقدم المحرز فى مكافحة الفساد فى أفريقيا (على المدى المتوسط) والحد بشكل كبير من آثار الفساد على الحكم الرشيد والتنمية فى أفريقيا (على المدى الطويل)

٤- توفير منصة لمواءمة أنشطة المجلس مع أجندة الاتحاد الأفريقى لعام ٢٠٦٣ وإطار هيكل الحوكمة الأفريقى.

كما أصدر المجلس تكليفاً بإجراء دراسات تهدف إلى تقييم تنفيذ الاتفاقية وتحديد الممارسات الجيدة ومنهجية الفساد وقياسه.

وعلى المستوى القاري، منذ عام ٢٠١٧، يحتفل المجلس باليوم الأفريقى لمكافحة الفساد فى ١١ يوليو من كل عام، يليه الحوار السنوى بين هيئات مكافحة الفساد والجهات المعنية الأخرى المشاركين فى هذه المعركة.

زيارة وفد المجلس الاستشارى للاتحاد الافريقى لمكافحة الفساد لمقر الأكاديمية - مايو ٢٠٢٣

المجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد يؤدي دوراً أساسياً في الكفاح من أجل القضاء على الفساد في القارة الأفريقية. إن هذه المعركة، التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة للبلدان الأفريقية، لا تتطلب الإرادة السياسية للقادة فحسب، بل تتطلب أيضا وقبل كل شيء التزاماً مستداماً من جانبهم

وتماشيا مع مهمته، عمل المجلس مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقى كوميسا COMESA، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى سادك SADC، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السيديان CDEAO) فى إطار الشراكات، وهو بصدد وضع الصيغة النهائية لاتفاق للتعاون وتوقيعه مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وهى هيئة أخرى تابعة للاتحاد الأفريقى مقرها فى بانجول، وفقا لتوصيات الاتفاقية.

وفى عام ٢٠٢١، ركز المجلس على تعزيز التعاون الوثيق ومواءمة الجهود بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية CER)).

وللتذكير، ركز الحوار الأفريقى الخامس حول مكافحة الفساد على موضوع: «الجماعات الاقتصادية الإقليمية: كجهات فاعلة رئيسية فى تنفيذ اتفاقية الاتحاد الأفريقى لمنع الفساد ومكافحته»، التى عقدت فعليا فى الفترة من ٩ إلى ١١ نوفمبر ٢٠٢١.

وقد ضم هذا الحدث ممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والوكالات الوطنية لمكافحة الفساد NACA والمجتمع المدنى والجهات الفاعلة الأخرى.

وفى عام ٢٠١٨، تم اتخاذ خطوة مهمة مع الاحتفال بالسنة الأفريقية لمكافحة الفساد حول موضوع «الفوز فى مكافحة الفساد: مسار مستدام لتحول إفريقيا»، والذى توج بإعلان نواكشوط.

وفى عام ٢٠١٥، وخلال الدورة العادية لمؤتمر رؤساء الدول، تم اعتماد الإعلان الخاص بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، تلاه اتخاذ موقف إفريقى موحد بشأن استرداد الأصول CAPAR فى عام ٢٠٢٠.

وقد كلف المجلس التنفيذى المجلس الاستشاري، بالشراكة مع إدارة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، أن يرصد وينفذ القرار المتعلق بالموقف الأفريقى الموحد لاسترداد الأصول CAPAR، وأن يقدم تقارير منتظمة إلى المؤتمر.

ولذلك فإن المجلس الاستشارى للاتحاد الأفريقى المعنى بالفساد يؤدى دوراً حاسماً فى تنفيذ الموقف الأفريقى الموحد بشأن استرداد الأصول.

وفى الختام، يمكننا القول إن المجلس الاستشارى للاتحاد الأفريقى لمكافحة الفساد يؤدى دوراً أساسياً فى الكفاح من أجل القضاء على الفساد فى القارة الأفريقية.

إن هذه المعركة، التى تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة للبلدان الأفريقية، لا تتطلب الإرادة السياسية للقادة فحسب، بل تتطلب أيضا وقبل كل شيء التزاماً مستداماً من جانبهم.

كما تستوجب بأن يكون لدى الهيئة التى أتشرف بقيادتها موارد بشرية ومالية كافية لتنفيذ المهمة الموكلة إليها.

هذا هو الثمن الذى يجب دفعه للتخلص من هذا الشر الخبيث والحصول على أفريقيا التى نريدها.

بمشاركة فعالة من هيئة الرقابة الإدارية

نجاحات مصرية فى مكافحة الإتجار بالبشر

السفيرة/ نائلة جبر
رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية
لمكافحة ومنع الهجرة غيرالشرعية والاتجار فى البشر

يواجه العالم أخطر جريمة منظمة عبر الوطنية هى جريمة الإتجار فى البشر وهى شكل مستحدث من جرائم الاسترقاق وتقوم أساساً على استغلال طرف قوى لطرف أضعف هو فى حالة من العوز الشديد...تُحقق هذه التجارة مكاسب هائلة لمرتكبيها حيث أصبحت تمثل ثالث أكبر تجارة إجرامية مُدرة للربح بعد تجارتى تهريب السلاح وبيع المخدرات... ولذلك فقد أصبحت من أبرز وأخطر الجرائم انتشاراً على المستوى الدولى. وتساهم الأزمات الاقتصادية العالمية، واندلاع الحروب والنزاعات فى العديد من المناطق فى تنامى هذه الجريمة... فالفقر وعدم تكافؤ الفرص والحاجة والعوز تمثل جميعها أرضاً خصبة لنمو هذه الجريمة.

وبما لا شك فيه كذلك فإن نمو هذه الجريمة يرتبط ارتباطا مطرداً بانتشار الفساد. وقد تنبهت مصر إلى خطورة جريمة الإتجار بالبشر، وتبنت رؤية شاملة فى مكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وركزت على المنظور الجنائى وحماية حقوق الإنسان، فانضمت مبكرا إلى كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة كاتفاقية مكافحة الرق، واتفاقية العمل الدولية رقم ٢٩ الخاصة بالسخرة والعمل الإجبارى لعام ١٩٣٠، واتفاقية حظر الإتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير لسنة ١٩٤٩، واتفاقية الطفل والبروتوكول الاختيارى الملحق بها بشأن بيع ودعارة الأطفال واستغلالهم فى المواد الإباحية لعام ٢٠٠٠، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩. وتوجت التزامها بالمواثيق الدولية ذات الصلة بانضمامها مبكراً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام ٢٠٠٠ والبروتوكولين الملحقين بها الخاصين بمنع وقمع الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، من منظور يركز على إعلاء وحماية حقوق الإنسان لكافة المواطنين على أراضيها مصريين وأجانب على حد سواء.

وقد حرصت مصر على إنشاء آلية مؤسسية لتعزيز التنسيق بين الجهات الوطنية المشاركة فى مكافحة هذه الجريمة، فأنشأت لجنة وطنية وزارية عام ٢٠٠٧ قامت بصياغة قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ المعنى بمكافحة الإتجار بالبشر والذى يعد من أولى القوانين التى يتم اعتمادها فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعنى

تنبهت مصر إلى خطورة جريمة الإتجار بالبشر، وتبنت رؤية شاملة فى مكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وركزت على المنظور الجنائى وحماية حقوق الإنسان، فانضمت مبكرا إلى كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة كاتفاقية مكافحة الرق

بمكافحة هذه الجريمة وتوفير عنصر الردع للمجرمين وضمان حماية الضحايا. ولم يغفل القانون عن العلاقة الترابطية بين هذه الجريمة والفساد فشدد العقوبات على مرتكبى الجريمة إذا كان الجانى موظفاً عاما أو مكلفا بخدمة عامة وارتكب جريمته باستغلال الوظيفة أو الخدمة العامة.

وقد سعت اللجنة منذ إنشائها إلى بناء إطار استراتيجى متكامل يعكس رؤية الدولة المصرية فى مكافحة الجريمتين، ويتواكب مع خطط الدولة للتنمية ويغطى المحاور الأربعة المعتمدة دوليا لمكافحة الجريمة وهى المنع، الملاحقة القضائية، الحماية، الشراكة، ويستند بالأساس إلى احترام سيادة القانون ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

من هذا المنطلق، اعتمدت اللجنة الوطنية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ٢٠١٦-٢٠٢٦، والتى نحن بصدد الانتهاء من خطة عملها الثالثة للسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٣، كما تبنت استراتيجيات متعاقبة لمكافحة الإتجار بالبشر حيث تم فى سبتمبر ٢٠٢٢ إطلاق الاستراتيجية الثالثة لمكافحة الإتجار بالبشر ٢٠٢٢-٢٠٢٦.

تستهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية حماية الفئات الأكثر عرضة لخطر الاستغلال من جانب المهربين وهم الشباب والأطفال غير المصحوبين وأسرهم والوافدين إلى مصر بشكل غير شرعى، كما تهدف إلى ردع ومعاقبة سماسرة وتجار الهجرة غير الشرعية من خلال إجراءات وعقوبات مشددة وبناء وتعزيز قدرات الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية بالإضافة إلى القادة المجتمعيين والمجتمع المدنى.

من جانبها، فإن الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة الإتجار بالبشر استندت لما تم إنجازه عبر الاستراتيجيات السابقة لتطوير منظومة متكاملة لمكافحة الإتجار بالبشر مع التركيز على محور الحماية خاصة فى ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأزمات السياسية المتلاحقة التى يشهدها العالم والمنطقة والتى تتأثر بها مصر كغيرها من الدول.

وقد شهدت الأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٣ نشاطاً مكثفاً من قبل اللجنة

الحضور بورشة عمل «تعزيز قدرات مفتشى العمل على تحديد وإحالة ضحايا الاتجار بالبشر»بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

الوطنية وكافة شركائها الحكوميين لحماية المواطنين المصريين والأجانب على أراضيها من براثن شبكات تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر فى إطار التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا وتأثيرها السلبى على فرص العمل.

اتساقا مع هذا النهج الدولى الذى يربط بين مكافحة جريمتى الإتجار بالبشر والفساد، تم إضافة صلاحيات خاصة بمكافحة جريمة الإتجار فى البشر إلى هيئة الرقابة الإدارية طبقاً لقانون إنشائها رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ والمُعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧. وتعتبر هذه الخطوة نقلة نوعية فى فكر وأسلوب مكافحة الجريمة إذ ربط بين الشق الجنائى وعملية غسل الأموال والفساد.. وإثر ذلك انضمت هيئة الرقابة الإدارية إلى اللجنة الوطنية التنسيقية التى أصبحت تكافح الهجرة غير الشرعية إلى جانب الإتجار فى البشر وتحولت إلى جهاز يتبع مباشرة السيد رئيس مجلس الوزراء ويضم ٣٠ وزارة وهيئة والثلاثة مجالس القومية لحقوق الانسان.

وقد حققت هيئة الرقابة الإدارية نجاحات هامة فى عمليات الرصد والمكافحة والإيقاع بعصابات الإتجار فى البشر وأصبحت القضايا التى نجحت فى ضبطها نموذجاً يُدرس فى عمليات التدريب والتوعية للجهات المعنية بإنفاذ القانون.

وتستند رؤية مصر فى مجال عملية المكافحة والرصد على أن هذه الجرائم ترتبط بالفساد وغسل الأموال وتنفرد هيئة الرقابة الإدارية إلى جانب وحدة مكافحة غسل الأموال التابعة للبنك المركزى بمتابعة قضايا غسل الأموال مما يساهم فى عملية الحد وتحجيم الجريمة...

ففى إطار المكاسب التى تحققها هذه الجرائم يستلزم الأمر إيجاد مخرجا مناسبا لإخفاء العوائد والمكاسب الضخمة التى حققتها... وهنا يتجلى دور الهيئة فى كشف المخططات الاجرامية بالتحديد فى هذه المرحلة شبه النهائية للجريمة آلا وهى إخفاء الأدلة ومحاولة

تستند رؤية مصر فى مجال عملية المكافحة والرصد على أن هذه الجرائم ترتبط بالفساد وغسل الأموال وتنفرد هيئة الرقابة الإدارية إلى جانب وحدة مكافحة غسل الأموال التابعة للبنك المركزى بمتابعة قضايا غسل الأموال مما يساهم فى عملية الحد وتحجيم الجريمة

تصريف الأموال لتبدو نظيفة ولتتلاشى إلى الأبد معالم ما قامت به العصابات الإجرامية من أفعال يعاقب عليها القانون...

هذا وتقوم هيئة الرقابة الإدارية بدور تعليمى لنقل تجربتها الفريدة فى هذا المجال إلى جهات إنفاذ القانون لتنبيهها لهذه الحلقة المهمة التى يمكن أن تؤدى إلى كشف الجناة.

وفى إطار حرص اللجنة الوطنية على تعزيز الشراكات مع كافة الجهات الوطنية المعنية بملف المكافحة انطلاقا من الوعى الكامل بأهمية التعاون بين المؤسسات الفاعلة فى جمهورية مصر العربية، وفى ضوء اختصاص اللجنة بإعداد برامج التدريب ودعم قدرات القائمين على مكافحة جريمتى الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، حرصت اللجنة الوطنية على إبرام بروتوكول تعاون مع هيئة الرقابة الإدارية سنة ٢٠٢٢ لتفعيل عمليات التدريب والتوعية المشتركة.

وتعتبر الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ركناً أساسياً فى دعم هذا التعاون، وذلك فى إطار نشر وتعزيز مبادئ الحوكمة الإدارية ومبادئ القيادة الرشيدة بهدف تحقيق التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠. ويتأسس ما تقدم على ما تتمتع به الهيئة من مكانة متميزة فى الاعتماد على كوادر بشرية عالية الكفاءة والتدريب مع الاستعداد الدائم للمساهمة الفعالة فى خطط التنمية للدولة.

ويعتبر نموذج التعاون بين اللجنة الوطنية وهيئة الرقابة الإدارية من نماذج التعاون والشراكات الوطنية الناجحة حيث تستعين اللجنة الوطنية بهيئة الرقابة الإدارية فى الرد على التقارير والاستبيانات الدولية ذات الصلة بمكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وتقوم اللجنة الوطنية بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بعقد دورات تدريبية لأعضاء الهيئة حول جرائم الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وذلك تعزيزا لمعرفة العاملين فى الهيئة بأركان الجريمتين والإطار التشريعى الدولى لهما والبعد الإنسانى فى مكافحتهما. كما تستضيف الأكاديمية العديد من الدورات التدريبية التى تنظمها اللجنة الوطنية للفئات المستهدفة من إعلاميين ومفتشى العمل.

وفى إطار قيام اللجنة الوطنية بتطوير مناهج ومحاضرات التوعية لجميع الجهات المعنية بعمليات الرصد والمكافحة... يتم الاستعانة بالخبراء لتقديم عروض عملية واقعية فى هذا الخصوص... حيث ساهمت هيئة الرقابة الإدارية بنصيب هام فى هذا الشأن، فقد شارك ممثلوها فى إلقاء محاضرات عملية فى ورش عمل حول «المحاكمات الصورية لقضايا تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر» لجهات إنفاذ

تستهدف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية حماية الفئات الأكثر عرضة لخطر الاستغلال من جانب المهربين وهم الشباب والأطفال غير المصحوبين وأسرهم والوافدين إلى مصر بشكل غير شرعى، كما تهدف إلى ردع ومعاقبة سماسرة وتجار الهجرة غير الشرعية من خلال إجراءات وعقوبات مشددة

القانون من وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة العدل، النيابة العامة.

ومن الموضوعات التى تعاونت فيها الهيئة مع اللجنة الوطنية موضوع الأشكال المستحدثة من الإتجار فى البشر... حيث حرص المجرمون وضعاف النفوس على تطوير أساليبهم فى الإيقاع بضحاياهم واستخدام أحدث الوسائل الالكترونية لتحقيق أهدافهم.

وجدير بالذكر أن العصابات الاجرامية تستخدم هذه التقنيات فى الداخل والخارج فما أكثر الإعلانات الكاذبة عن فرص للعمل فى مصر وخارجها وما أكثر مكاتب العمل غير المرخصة التى تزاول كل أنواع الاستغلال للمصريين والأجانب المقيمين بمصر... من منح تأشيرات سفر أو عقود عمل مزورة... وما أكثر عمليات الابتزاز التى يقوم بها أفراد ضعاف النفوس لإناث قليلات الخبرة... ويعتبر توفر عنصر المتابعة والردع وسيلة مثلى لحماية الفرد والمجتمع من هذه الشرور.

وقد اهتمت هيئة الرقابة الإدارية بشق تشريعى غاية فى الأهمية ألا وهو حماية الشهود والمبلغين عن جرائم الفساد باعتبار هذا الأمر يعتبر عنصراً مساعداً لتحفيز المواطن على الإبلاغ عن هذه الجرائم التحتية والتى يحرص المجرمون على إخفائها عن جهات إنفاذ

يعتبر نموذج التعاون بين اللجنة الوطنية وهيئة الرقابة الإدارية من نماذج التعاون والشراكات الوطنية الناجحة حيث تستعين اللجنة الوطنية بهيئة الرقابة الإدارية فى الرد على التقارير والاستبيانات الدولية ذات الصلة بمكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وتقوم اللجنة الوطنية بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بعقد دورات تدريبية لأعضاء الهيئة حول جرائم الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

حققت هيئة الرقابة الإدارية نجاحات هامة فى عمليات الرصد والمكافحة والإيقاع بعصابات الإتجار فى البشر وأصبحت القضايا التى نجحت فى ضبطها نموذجاً يُدرس فى عمليات التدريب والتوعية للجهات المعنية بإنفاذ القانون

القانون... ولا يزال مشروع القانون المشار إليه أعلاه قيد الدراسة والصياغة.

يتعدى تعاون هيئة الرقابة الإدارية مع اللجنة الوطنية الشق المحلى ليمتد إلى الشق الإقليمى والدولى وذلك للتعرف على أفضل النماذج الناجحة فى مجال الرصد والمكافحة ولتقديم الخبرة المصرية الرائدة للبلدان الشقيقة العربية والأفريقية. وقد شاركت الهيئة فى «المؤتمر الإقليمى للتعاون الدولى فى المسائل الجنائية المتعلقة بالتحقيق فى الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ومقاضاة مرتكبيها» الذى عُقد فى شرم الشيخ يوليو ٢٠٢٣، وهدف إلى دعم البلدان المشاركة من غرب وشمال أفريقيا فى جهود منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وسعى المؤتمر إلى تعزيز القدرات الجماعية للدول المشاركة لمكافحة هذه الجرائم الشنيعة من خلال معالجة التحديات المتزايدة التى يشكلها الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

هذا إلى جانب مشاركة هيئة الرقابة الإدارية فى عدة زيارات ميدانية منها، الزيارة الميدانية رفيعة المستوى لأسبانيا مع جهات وطنية مختلفة من أعضاء اللجنة الوطنية كوزارة الداخلية، النيابة العامة، وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصرى، المجلس القومى لحقوق الإنسان، المجلس القومى للطفولة والأمومة للاطلاع على التجربة الأسبانية فى مجالات الرصد والمكافحة لجريمتى تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، فى إطار تنفيذ مشروع» حوكمة الهجرة من خلال الدعم المؤسسي» الممول من الاتحاد الأوروبى بالتعاون مع الوكالة الأسبانية للتعاون الدولى من أجل التنمية AECID.

شاركت الهيئة أيضاً فى زيارة إلى المملكة الهولندية، فى إطار برنامج مكافحة الإتجار بالبشر فى مصر الذى يتم تنفيذه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بمصر والممول من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، وذلك للوقوف على أفضل الممارسات وتبادل الخبرات بشأن إدارة دور إيواء تضم ضحايا الإتجار بالبشر والعنف المنزلى وحماية الضحايا والاستجابة لهم، نظراً لكون هولندا فى المستوى الأول لمكافحة الإتجار بالبشر حول العالم. وساهمت الزيارة فى نقل وتبادل المعرفة التقنية بشأن مكافحة الجريمة والاطلاع على لوائح العمل الداخلية والتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية للضحايا وآليات دمج الضحايا داخل المجتمع. وضم الوفد المشارك مسؤولين وطنيين من الأمانة الفنية للجنة الوطنية ووزارة التضامن الاجتماعى. وأخيراً المشاركة فى زيارة إلى أرمينيا للوقوف على أفضل الممارسات وتبادل الخبرات فى مجال العودة وإعادة الادماج للمهاجرين.

أضف إلى ذلك تمثيل الهيئة فى الوفد المصرى المشارك فى المائدة المستديرة ثلاثية الأطراف التى ضمت مصر وتونس والمغرب، بمشاركة البحرين، بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فى مجال مكافحة الإتجار بالبشر. وتركزت المناقشات خلال الجلسة على جوانب متعددة لمكافحة الإتجار بالبشر، بما فى ذلك محاكمة الجناة، ومنع الإفلات من العقاب، ودور أجهزة إنفاذ القانون فى حماية الضحايا والشهود. قدمت كل دولة مشاركة لافتة حول دور أجهزتها فى مكافحة الإتجار بالبشر، وضمان حقوق الضحايا، وضمان المحاكمات العادلة، وتنسيق الجهود على الصعيد الوطنى والإقليمى. كما أبرزت المناقشات أهمية التعاون بين الجهات الفاعلة فى العدالة الجنائية على الصعيدين الوطنى والإقليمى.

ختاماً، يمكن القول إن التعاون الوثيق بين اللجنة الوطنية التنسيقية وهيئة الرقابة الإدارية يحقق التكامل فى المجالات ذات الصلة لاسيما مكافحة جريمتى الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، بما يتماشى مع المحاور الرئيسية للاستراتيجية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠، ويحقق أهدافها ولاسيما الأهداف المتعلقة بالبنية التشريعية والقضائية الداعمة لمكافحة الفساد والمحققة للعدالة الناجزة، وبناء قدرات جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، وخلق مجتمع واع بمخاطر الفساد قادر على مكافحته، وتعزيز التعاون الدولى والإقليمى الفعّال فى مكافحة الفساد.

مجهودات الدولة التشريعية فى مجال التصدى للفساد

المستشار/ أحمد البحراوى
المحامـى العـــام الأول
لنيابة استئناف القاهرة

لقد عنيت الدولة المصرية منذ قديم الأزل بأمر مكافحة وتعقب الفساد بكل السبل التشريعية والمؤسسية وعمدت إلى تطوير وسائلها وأدواتها لتواكب تطورات الجريمة فى هذا الصدد وللعمل على محاصرة ومنع كافة مناحى الفساد.

حيث تضمن الدستور المصرى الصادر فى يناير عام ٢٠١٤ تنظيماً واضحاً ومتكاملاً لمكافحة الفساد فقد أكد فى الفصل الحادى عشر منه وتحت عنوان « المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية» على الاستقلال الفنى والمالى والإدارى للهيئات والأجهزة العاملة فى مجال مكافحة الفساد ونص على أن تعيين رؤساء تلك الهيئات يكون من رئيس الجمهورية وتتولى تلك الهيئات تقديم تقارير سنوية لسيادته بشأن أعمالها.

وقد أصدر المشرع المصرى العديد من التشريعات العقابية فى هذا المجال ويأتى على رأسها قانون العقوبات الذى تضمن فى بابيهِ الثالث والرابع من الكتاب الثانى الذى تناول فيهما أحكام وعقوبات جرائم الرشوة والعدوان على المال العام على التوالى حيث أفرد الباب الثالث لتجريم وعقاب كافة أشكال الرِشوة متوسعاً فى مدلول الموظف العام عنه فى مجال تطبيق أحكام القانون الإدارى، حيث أدخل فى عباءته فى مجال تطبيق أحكام ذلك الباب، العاملون فى المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها وأعضاء المجالس النيابية العامه أو المحليه منتخبين كانوا أو معينين والمحكمون والخبراء ووكلاء الديانة والمحققون والحراس القضائيون وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون والعاملون بالشركات والمنشآت التى تساهم الدولة فى مالها بأى نصيب.

وبذلك يتسع على هذا النحو مظلة التجريم لتشمل كل من يتصل بالعمل العام بأى صورة مهما كانت يسيرة ليسهل ملاحقة المتلاعبين بوظائفهم والمتاجرين بها، فضلاً على تجريم مجرد طلب أو قبول الرِشوة أو الوعد بها كجريمة تامة وكذلك الحال مجرد قبول الوساطة فيها.

كما انتهج المشرع ذات النهج فى مجال تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بشأن جرائم العدوان على المال العام بالتوسع فى مدلول الموظف العام فصار بموجب أحكام هذا الباب بجانب القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملون بالدولة ووحدات الإدارة المحلية، رؤساء وأعضاء المجالس والتنظيمات الشعبية وغيرهم ممن لهم صفة نيابية عامة وكذلك كل من فوضته إحدى السلطات العامة في القيام بعمل ما والعاملين فى الجهات التى اعتبرت أموالها أموالا عامه « وفقاً لأحكام ذلك الباب».

وقد توسع المشرع فى مدلولات التجريم توسعاً محموداً سعياً إلى إضفاء الحماية الواجبة على المال العام وإمعاناً فى تحقيق الردع اللازم للمتلاعبين به.

بأن أوقع جريمة الاختلاس بمجرد تغيير الجانى نيته على المال الموجود بحوزته بسبب عمله ليفتح باب التجريم والردع بمجرد أن تُسول له نفسه وتحدثه بضم المال العام إلى ملكه كما جعل محاولة التربح جريمة تامة وجعل الموظف العام فى جريمتى تسهيل استيلاء الغير على المال العام وتربيح الغير فاعلاً أصلياً فى هذين النموذجين الإجراميين بحسبانه هو المستهدف الأول من التجريم والردع فى هذا الصدد.

كماعمد المُشرع إلى عدم حساب بدء مدة التقادم من تاريخ ترك الموظف العام لوظيفته تحسباً لاستغلاله صلاحيات الوظيفة فى إخفاء ما اقترفه من جرائم فى هذا المجال لحين انتهاء مواعيد تقادم الدعوى الجنائية بحيث يتم احتساب مدة التقادم من تاريخ تركه للوظيفة ما لم يكن قد تم البدء فى مباشرة التحقيقات قبل ذلك.

كما منح المُشرع لأعضاء النيابة العامة من درجة رئيس نيابة على الأقل صلاحيات قاضِ التحقيق بالنسبة لجرائم العدوان على المال العام والرِشوة عدا مدد الحبس الاحتياطى بالنسبة للأخيرة وذلك إمعاناً فى إفساح المجال أمام النيابة العامة فى ضبط الجريمة وجمع أدلتها تمهيداً لعقاب مرتكبها، كما منح للنيابة العامة الحق فى أن تطلب من المحكمة المختصة التحفظ على أموال المتهم وزوجته وأولاده القصر. وذلك ضماناً للوفاء بما عسى أن يقضى به من مبالغ مالية على سبيل الغرامة أو الرد.

وجاء قانون الكسب غير المُشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ ليحدد

نص القانون على إنشاء إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل تشكل من مدير يُختار من بين مستشارى محاكم الاستئناف وعدد من الرؤساء بالمحاكم الابتدائية تختص بطلب البيانات والإيضاحات المتعلقة بالشكاوى وكذلك تتولى معاونة هيئات الفحص المنوط بها فحص إقرارات الذمة المالية المقدمة من المخاطبين بأحكام ذلك القانون.

مجلس النواب المصرى

المخاطبين بأحكامه من القائمون بأعباء السلطة العامة والعاملين بالجهاز الإدارى فى الدولة عدا فئات المستوى الثالث ورئيس وأعضاء مجلس الشعب ورؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية وممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين، ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الإقتصادية التابعة لها عدا فئات المستوى الثالث، وكذلك رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والعاملين بالشركات التى تساهم الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها بنصيب فى رأس مالها، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة النقابات المهنية والاتحادات العمالية والجمعيات الخاصة ذات النفع العام ورؤساء وأعضاء مجالس الإدارة وسائر العاملين بالجمعيات التعاونية عدا من لم يتجاوز أجرهم ما يعادل نهاية الربط المالى للمستوى الثالث والعُمد والمشايخ ومأمورى التحصيل والمندوبين له والأمناء على الودائع والصيارفة ومندوبى المشتريات والمبيعات وأعضاء لجان الشراء والبيع فى الجهات السالف ذكرها فضلاً على الممولون الخاضعون لنظام البطاقة الضريبية بموجب القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٣ إذا جاوز مجموع معاملات الممول مع الجهات المذكورة آنفاً مبلغ خمسين ألف جُنيهاً، وقد انتهج المُشرع منهجاً توسعياً فى تحديد نطاق المخاطبين بأحكام ذلك القانون ليشمل فئات خارج نطاق القائمين بأعباء السلطة العامة على النحو السالف بيانه وقد ألزم المُشرع أفراد تلك الفئات الموضحة آنفاً أن تقدم إقرار ذمة مالية عن نفسه وعن زوجته وأولاده القُصر يوضح فيه الأموال الثابتة والمنقولة وأوجب عليه تقديم ذلك الإقرار بصفة دورية خلال شهر يناير التالى لانقضاء خمس سنوات على تقديم الإقرار السابق على أن تتضمن الإقرارات التالية بياناً لمصدر الزيادة فى الذمة المالية «إن كان» كما أفرد القانون عقوبة الحبس أو الغرامة أو كلاهما لمن يتخلف عن تقديم إقرارات الذمة المالية خلال المواعيد المقررة قانوناً وكذلك لمن يتعمد إثبات بيانات غير صحيحة بتلك الإقرارات، كما ألزم قانون الكسب غير المُشروع الجهات الموضحة به الإخطار عن البيانات الخاصة بالأشخاص التابعين لها والمخاطبين بأحكامه وأفرد عقوبة الغرامة لمن يخالف ذلك وفرض عقوبة مغلظة على من يحصل على كسب غير مشروع فنص على عقابه بالسجن وغرامة مساوية لقيمة الكسب غير المشروع فضلاً على رد مبلغ الذى اكتسبه بطريق غير مشروع.

وقد توسع المشرع فى مدلولات التجريم توسعاً محموداً سعياً إلى إضفاء الحماية الواجبة على المال العام وإمعاناً فى تحقيق الردع اللازم للمتلاعبين به

كما نص القانون على إنشاء إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل تشكل من مدير يُختار من بين مستشارى محاكم الاستئناف وعدد من الرؤساء بالمحاكم الابتدائية تختص بطلب البيانات والإيضاحات المتعلقة بالشكاوى وكذلك تتولى معاونة هيئات الفحص المنوط بها فحص إقرارات الذمة المالية المقدمة من المخاطبين بأحكام ذلك القانون.

ولم يكتفِ المُشرع بما أسلفناه من تشريعات لمواجهة الفساد، فأصدر القانون ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ فى شأن خطر تعارض مصالح المسئولين فى الدولة وهو ذلك التشريع الذى جاء سَداً لذرائع الفساد ووأداً لها فى مهدها، وقد وضح فى نصوصه المقصود بالمسئول الحكومى فى تطبيق أحكامه على سبيل الحصر كما عرف الشخص المرتبط بأنه كل شخص تربطه بالمسئول الحكومى صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة وكذلك الشركات التى يساهمون فيها أو يديرونها، وعرف القانون تعارض المصالح بأنها كل حاله يكون للمسئول الحكومى أو الشخص المرتبط به مصلحه ماديه أو معنويه تتعارض تعارضاً مطلقاً أو نسبياً مع ما يتطلبه منصبه أو وظيفته من نزاهة واستقلال وحفاظ على المالِ العام أو تكونَ سبب لكسب غير مشروع لنفسهِ أو للشخص المرتبط.

عمد المُشرع إلى عدم حساب بدء مدة التقادم من تاريخ ترك الموظف العام لوظيفته تحسباً لاستغلاله صلاحيات الوظيفة فى إخفاء ما اقترفه من جرائم فى هذا المجال لحين انتهاء مواعيد تقادم الدعوى الجنائية بحيث يتم احتساب مدة التقادم من تاريخ تركه للوظيفة ما لم يكن قد تم البدء فى مباشرة التحقيقات قبل ذلك

كما عرف القانون التعارض المُطلق بأنه كل حالة يترتب عليها ضرر مباشر أو محقق للمصلحة أو الوظيفة، أما التعارض النسبى فهو كل حالة يحتمل فيها وقوع ضرر للمصلحة أو الوظيفة، وأوجب القانون على المسئول الحكومى فى حالة قيام إحدى حالات التعارض المطلق إزالة هذا التعارض إما بالتنازل عن المصلحة أو ترك المنصب أو الوظيفة فإذا كان التعارض نسبياً تعين على المسئول الحكومى الإفصاح عن هذا التعارض واتخاذ ما يلزم للحيلولة دون وقوع ضرر للمصلحة العامة.

وقد قطع القانون إن الجمع بين عمل المسئول الحكومى وبين عضوية مجالس إدارة الشركات التجارية الخاصة أو العمل فيها تعارضاً مطلقاً وأوجب عليه الاستقالة من تلك العضوية أو ترك العمل فور تعيينه فى المنصب أو الوظيفة العامة.

كما أوجب القانون على المسئول الحكومى فور تعيينه فى منصبه أن يتخذ من الإجراءات اللازمة لفصل ملكيته فى أسهم أو حصص الشركات أو المشروعات التجارية عن إدارة أى سهم أو حصص فى هذه الشركات، أى أن القانون لم يمس بحقه فى تملك تلك الأسهم أو الحصص بشرط أن لا تكون فى شركات خاضعة لرقابته كمسئول حكومى أو تابعة له بشكل مباشر أو غير مباشر.

و منع القانون المسئول الحكومى طوال فترة شغله لمنصبه أو وظيفته من شراء أسهماً أو حصصاً فى شركات أو مشروعات تجارية أو زيادة حصته فيها إلا فى حالة المشاركة فى زيادة رأس مال مشروع يساهم فيه قبل تولى المنصب على أن تكون الزيادة مطروحة لكافة الشركاء أو عن طريق الاكتتاب فى صناديق استثمار مصرية مطروحة للاكتتاب العام على أن يكون الشراء فى جميع الأحوال بالسعر العادل.

كما حظر ذلك القانون على المسئول الحكومى تلقى أو قبول هدايا أو أى أشكال أُخرى من المجاملة من أى جهة سواء كانت عامة أو خاصة باستثناء حالة الهدايا الرمزية التى يجرى العرف على تقديمها فى الأعياد والمناسبات والتى لا يتجاوز قيمتها ثلاثمائة جنيه وكذلك حالة الهدايا التى تقدم من زائرين أو مسئولين مصريين أو أجانب فى مناسبات رسمية وفقاً للأعراف الجارية واعتبارات المجاملة على أن يتم تسليمها إلى جهة العمل وتسجيل ذلك بسجلات تلك الجهة.

وحظر ذلك القانون على المسئول الحكومى عند تركه منصبه أو وظيفته لأى سبب ولمدة ستة أشهر تالية على تاريخ تركه أن يتولى منصباً أو وظيفة فى القطاع الخاص لدى شركة أو جهة كانت تابعة أو مرتبطة لعمله السابق أو خاضعة لرقابته أو القيام بأعمال مهنية خاصة ترتبط بها أو التعامل مع الجهة التى كان يرأسها إلا بعد موافقة لجنة الوقاية من الفساد.

وقد أفرد القانون عقوبة الحبس والغرامة أو أحدهما فى حالة مخالفة أحكامه سالفة البيان.

وأخيراً جاء المُشرع المصرى بقانون مكافحة غسل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته المتعاقبة وآخرها بالقانون ١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ ليحرم المتهم من أية وجه من أوجه الاستفادة بالمال المتحصل من الجريمة سواء كانت جناية أو جنحة بأن أفرد لها عقوبة السجن مدة لا تجاوز سبع سنوات وغرامة تعادل مثلى الأموال والأصول محل الجريمة متى توافر القصد الجنائى المطلوب قانوناً.

وبذلك يكون المُشرع المصرى قد بلغ مقصده من تحقيق الردع العام وكذلك الخاص فيما أصدره من تشريعات تواجه الفساد وتتعقب مرتكبه بالعقاب.

تجربة النيابة العامة واللجنة القومية تؤكد حجم الجهد المبذول

آلية استرداد أموال الفساد

المستشار/ محمد محمود خلف
رئيس الاستئناف- مدير ادارتى التعاون الدولى وحقوق الانسان - النيابة العامة

شهدت المعمورة الثورة الهائلة فى عالم الاتصالات وتقنية المعلومات صاحبه تطور أساليب ارتكاب الجرائم، أصبحت الجريمة تتخطى الحدود الإقليمية للدول ويسعى المتهمون والمحكوم عليهم إلى تدويل أفعالهم، سواء بالهروب أو تهريب متحصلات جرائمهم خارج البلاد بهدف إخفاء مصدرها وتمويه طبيعتها. من هنا، أصبح تفعيل آليات التعاون القضائى الدولى ضرورة تفرضها الاعتبارات العملية والواقعية لمكافحة الظواهر الإجرامية العابرة للأوطان وتدويل الملاحقة القضائية حيث تشمل هذه الآليات تسليم المجرمين، ونقل المحكوم عليهم، والمساعدة القضائية المتبادلة، واسترداد الأموال من الخارج.

وتعد ألية استرداد عائدات أو متحصلات الفساد أو الجريمة المنظمة، أى الأموال الناتجة عن إحدى جرائم الفساد أو الجرائم المنظمة حجر الزاوية فى التعاون القضائى الدولى فى مجال مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وملاحقة مرتكبيه وذلك لأسباب ثلاثة:

أولها أن حرمان مرتكبى تلك الجرائم من ثمرة مشروعهم الإجرامى وتجريدهم من الممتلكات التى اكتسبوها هو الجزاء الأكثر ردعا وإيلاما.

وثانيها أن استرداد هذه العائدات أو الأموال من الدولة التى حولت أو استثمرت فيها إلى الدولة التى نهبت منها هو المحك الحقيقى لتأكيد وجود التعاون القضائى الدولى من الناحية الواقعية.

أما آخرها فيكمن فى أن استرداد عائدات أو أموال جرائم الفساد يمثل أيضا مكافحة لظاهرة غسل الأموال غير المشروعة وهى بدورها ظاهرة إجرامية على قدر كبير من الخطورة.

إن أهمية موضوع استرداد الموجودات أو العائدات الإجرامية والمصادرة دفع منظمة الأمم المتحدة لوضع اتفاقات نموذجية تهدف لإعطاء الدول المؤشرات أو العلامات الإرشادية فى مجال التعاون الثنائى أو الجماعى فى مجال استرداد العائدات الإجرامية أو اقتسامها فضلا عن حث الدول على التعاون الثنائى والجماعى، وقد وضعت الأمم المتحدة نموذجين للاتفاقيات

الأول: الاتفاق النموذجى الثنائى بشأن اقتسام العائدات الإجرامية أو الممتلكات المصادرة.

الثاني: المعاهدة النموذجية لتبادل المساعدة فى المسائل الجنائية.

تعريف العائدات الإجرامية والمصادرة:

وقد بينت الاتفاقية النموذجية الأولى ان تعريفات العائدات الإجرامية والمصادرة والممتلكات حسب تعريفها الوارد فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتى يفهم منها أنه «يقصد بتعبير الممتلكات الموجودات أياً كان نوعها، سواء كانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير منقولة، ملموسة أم غير ملموسة والمستندات أو الصكوك القانونية التى تثبت ملكية تلك الموجودات أو وجود مصلحة فيها».

وبينت «العائدات الإجرامية» أنها أى ممتلكات تتأتى أو يتحصل عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جرم.

وبينت الاتفاقية كيفية التعاون الدولى سواء لأغراض التجميد أو الضبط أو التحرى أو لأغراض المصادرة وأوضحت أشكال التصرف فى العائدات الإجرامية أو الممتلكات المصادرة وهي:

يتعين على الدولة الطرف التى تصادر عائدات إجرامية أو ممتلكات أن تتصرف فى تلك العائدات أو الممتلكات وفقاً لقانونها الداخلى وإجراءاتها الإدارية.

عندما تتخذ الدول الأطراف إجراء ما بناء على طلب دولة طرف أخرى يتعين على تلك الدول أن تنظر على سبيل الأولوية بالقدر الذى يسمح به قانونها الداخلى فى رد العائدات الإجرامية المصادرة أو الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة.

يجوز للدولة الطرف، عند اتخاذ إجراء بناء على طلب مقدم من دولة طرف أخرى. أن تنظر بعين الاعتبار الخاص فى إبرام اتفاقات أو ترتيبات بشأن:

أ – التبرع بقيمة تلك العائدات الإجرامية أو الممتلكات أو بالأموال المتأتية من بيع تلك العائدات الإجرامية أو الممتلكات، أو بجزء منها للهيئات الدولية – الحكومية المتخصصة فى مكافحة الجريمة المنظمة.

ب – اقتسام تلك العائدات الإجرامية أو الممتلكات، أو الأموال المتأتية من بيع تلك العائدات الإجرامية أو الممتلكات، وفقاً لقانونها الداخلى أو إجراءاتها الإدارية، مع دول أطراف أخرى على أساس منتظم أو حسب الحالة.

استرداد الموجودات والمصادرة فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

استندت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتدابير أساسية هي:

(١) المنع: اتخاذ إجراءات صارمة لمنع الفساد فى القطاعين العام والخاص.

(٢) التجريم: اصدار تشريعات تجرم رشوة الموظف العام الوطنى أو الدولى، وتجرم اختلاس الأموال العامة، ويتعين تجريم أفعال أخرى مثل إعاقة العدالة وغسل الأموال.

(٣) التعاون الدولي: تلتزم الدول الأعضاء بمساعدة بعضها البعض فيما يتعلق بالجرائم العابرة للحدود.

تجربة النيابة العامة المصرية فى استرداد الأموال من الخارج تعكس الجهود المبذولة والتحديات للتعاون الدولى فى هذا المجال. ففى أعقاب ثورة يناير لعام ٢٠١١، قامت إدارة التعاون الدولى بدراسة القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن إنشاء اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات فى الخارج، والتعديلات التشريعية الأخرى التى طرأت على قانون الإجراءات الجنائية وقانون الكسب غير المشروع، بهدف توحيد الجهود لاسترداد الأموال المنهوبة

مقر النيابة العامة بالقاهرة الجديدة

المستشار محمد شوقى - النائب العام

تمكنت اللجنة القومية لاسترداد الأموال من استرداد مايق رب من تسعة مليارات جنيه مصرى وما يعادل ٦٥٠ مليون دولار أمريكى عبر إجراءات تسوية مع المتهمين تضمنت سدادهم أموالا نقدية وعينية وكذا استرداد موجودات لهم متواجدة فى دولة أجنبية عبر المفاوضات مع تلك الدول

ووفقاً للاتفاقية يمكن أن يتم التركيز على وجود التجريم أو صحة الإجراءات فى الدولة التى يتم فيها إجراءات الضبط أو التفتيش حتى تكون تلك الإجراءات قانونية.

(٤) استعادة الأموال المنهوبة: أحد المبادئ الأساسية التى جاءت بها الاتفاقية هو إمكان استعادة الأموال العامة المنهوبة، وتم النص على مبدأ الاسترداد فى الاتفاقية فى أكثر من موضع فضلا عن أن موضوع الفصل الخامس من الاتفاقية استرداد الموجودات والذى يعد أهم النقاط الجاذبة للاتفاقية.

آليات الاسترداد

واجهت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الفرض الخاص بوجود أموال أو ممتلكات فى دولة متحصلة عن إحدى جرائم الفساد التى وقعت فى دولة أخرى، لأهمية موضوع آليات استرداد هذه الأموال والممتلكات، والذى يشكل أهم حلقات التعاون القضائى الدولى من ناحية وأنجح تدبير رادع فى مواجهة الجناة بحرمانهم من ثمار نشاطهم الإجرامى من ناحية أخرى.

وقد تضمنت الاتفاقية ثلاث آليات لاسترداد الممتلكات المتحصلة عن الفساد من خلال التعاون الدولى فى مجال المصادرة هي:

١ - قيام السلطات المختصة فى الدولة التى توجد فيها الأموال والممتلكات المتحصلة عن الفساد بتنفيذ قرارات المصادرة التى أصدرتها محاكم دولة أخرى.

٢ – قيام السلطات المختصة فى الدولة بأن تصادر بنفسها الأموال أو الممتلكات ذات «المنشأ» الأجنبى وذلك بموجب قرار قضائى بشأن جريمة غسل الأموال أو أى جريمة أخرى تندرج ضمن ولايتها القضائية.

٣ – قيام السلطات المختصة فى الدولة بالمصادرة الإدارية لهذه الأموال أو الممتلكات دون حكم جنائى بالإدانة وذلك فى الحالات التى يتعذر فيها ملاحقة الجانى بسبب الوفاة، أو الفرار، أو الغياب.

ويلاحظ أن آليات الاسترداد السابق الإشارة إليها لا تقتصر فقط على جرائم الفساد المنصوص عليها فى الاتفاقية، بل تسرى أيضا على أى جريمة أخرى مرتبطة بإحدى هذه الجرائم،

اتخاذ التدابير التحفظية بشأن الأموال المتحصلة عن الفساد:

تتطلب إجراءات استرداد متحصلات جرائم الفساد فى بعض الحالات وقتاً طويلا، بالنظر لتعقيد بعض هذه الإجراءات، لاسيما بحكم طابعها عبر الوطنى، وأنها تتم بين سلطات دول مختلفة. ولهذا كان ضرورياً فى مجال ضبط متحصلات الفساد، بغية استردادها، السماح باتخاذ بعض التدابير التحفظية أو المؤقتة، حتى تنتهى إجراءات المصادرة، لتفادى نقل، أو تحويل، أو إخفاء هذه الأموال، أو التصرف فيها.

الألية التى تتم بها المصادرة:

وتبدأ هذه الإجراءات بتلقى الدولة طلباً مقدماً إليها من دولة أخرى ذات ولاية قضائية بشأن إحدى جرائم الفساد المشمولة بالاتفاقية، للقيام بمصادرة الأموال أو الممتلكات المتحصلة عن هذه الجرائم، وتقوم الدولة المتلقية الطلب باتخاذ تدابير كشف العائدات

الإجرامية، أو الممتلكات، أو المعدات، أو الأدوات الأخرى، واقتفاء أثرها وتجميدها أو حجزها بغرض مصادرتها فى نهاية المطاف بأمر صادر إما عن الدولة الطرف الطالبة وإما عن الدولة الطرف متلقية الطلب، وأن يصدر عن محاكم الدولة الطالبة حكم نهائى بالمصادرة.

الاجراءات القانونية المتبعة فى مصر فى مجال استرداد الموجودات

أولا: اللجنة القومية لاسترداد الأموال

أُنشئت اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات بالخارج بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٣ لاحقة على لجان وطنية أنشئت فى هذا الصدد، أهمها مجموعة العمل القومية التنسيقية للأجهزة المعنية باسترداد الأموال والأصول المصرية المهربة فى الخارج الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٢ برئاسة رئيس الوزراء أو من يفوضه وفى عضويتها كل من وحدة مكافحة غسل الأموال، ووزارات العدل، الخارجية، الداخلية، البنك المركزى المصرى، هيئة الأمن القومى، واللجنة القضائية لاسترداد الأموال والنيابة العامة وقد أعيد تشكيل تلك اللجنة فى عام ٢٠١٤، والتى انتهت بصدور القرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٥ والذى نص على إحالة ما قامت به اللجان السابقة من أعمال وإجراءات واختصاصات إلى اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات بالخارج.

وتتشكل اللجنة القومية لاسترداد الأموال برئاسة النائب العام وعضوية كل من:

- مساعد وزير العدل لجهاز الكسب غير المشروع وغسل الأموال (نائباً لرئيس اللجنة).
- مساعد وزير العدل لقطاع التعاون الدولى والثقافى.
- رئيس وحدة أمناء غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- أحد نواب رئيس هيئة قضايا الدولة يختاره المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة.
- ممثل عن وزارة الخارجية.
- ممثل عن البنك المركزى المصرى.
- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن جهاز المخابرات العامة.
- وكيل هيئة الرقابة الإدارية.
- ممثل عن قطاع الأمن الوطنى بوزارة الداخلية.
- ممثل عن الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية.
- مدير إدارة الشرطة الجنائية الدولية والعربية (الإنتربول).

وتختص وفقا لقانون إنشائها بالآتى:

أولاً: تمثيل الدولة أمام الجهات المعنية بالدول والمنظمات الدولية فى نطاق استرداد الأصول والأموال والموجودات فى الخارج، وأمام المحاكم الأجنبية وهيئات التحكيم الدولية.

ثانياً: وضع استراتيجية قومية لاسترداد الأصول والأموال المهربة فى الخارج، وآليات لتنفيذ هذه الاستراتيجية، ومتابعة تنفيذها.

تتطلب إجراءات استرداد متحصلات جرائم الفساد فى بعض الحالات وقتا طويلا، بالنظر لتعقيد بعض هذه الإجراءات، لاسيما بحكم طابعها عبر الوطنى، وأنها تتم بين سلطات دول مختلفة. ولهذا كان ضروريا فى مجال ضبط متحصلات الفساد، بغية استردادها، السماح باتخاذ بعض التدابير التحفظية أو المؤقتة، حتى تنتهى إجراءات المصادرة، لتفادى نقل، أو تحويل، أو إخفاء هذه الأموال، أو التصرف فيها

البنك المركزى المصرى

ثالثاً: اتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية وإدارية وتقديم الطلبات باسم الدولة المصرية إلى الجهات المختصة بالدول والجهات الأجنبية والدولية والإقليمية العامة والخاصة، بغرض كشف وتتبع وتجميد الأصول، وإثبات أحقية الدولة فى استردادها، والعمل على متابعة ما يتم بشأنها.

رابعاً: تبادل التحريات الجنائية والمالية، والمعلومات القضائية مع الجهات المعنية بالدول المطلوب منها الاسترداد.

خامساً: طلب المعلومات والإيضاحات من جميع الجهات المعنية بشأن المتهمين والجرائم محل طلبات الاسترداد.

سادساً: تلقى طلبات الصلح المقدمة من المتهمين المدرجين على قوائم التجميد بالخارج أو وكلائهم الخاصين فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى الجنائية.

سابعاً: تلقى طلبات رفع الأسماء من قوائم التجميد بالخارج وإنهاء المساعدات القضائية من المتهمين أو وكلائهم الخاصين الصادرة بشأنهم أحكام باتة بالبراءة أو قرارات نهائية بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، أو قرارات أو أحكام بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح أو وقف تنفيذ العقوبة نهائياً لهذا السبب على النحو المحدد فى المادة ١٨ مكررا (ب) من قانون الإجراءات الجنائية. وفى هذه الحالة يتعين على اللجنة بعد فحص الطلب والتثبت من صحته اتخاذ ما يلزم نحو مخاطبة الدول الأجنبية لرفع تلك الأسماء وإنهاء طلبات المساعدة القضائية بشأنهم.

ثامناً: اتخاذ إجراءات مع الدول الأجنبية فى شأن استرداد الأموال والأصول فى ضوء ما تتطلبه قوانين تلك الدول والقواعد المعمول بها لديها فى هذا الشأن.

تاسعاً: للجنة أن تشكل من بين أعضائها لجاناً أو لجنة فرعية متخصصة أو تكلف أحد أعضائها بدراسة أى من الموضوعات الداخلة فى اختصاصاتها.

وتمتد اختصاصات اللجنة إلى كافة القضايا المعاقب عليها بموجب قانون العقوبات أو أى من النصوص العقابية فى قوانين أخرى، مما ينحسر معه دور أى جهة أخرى فى مباشرة أي من تلك الاختصاصات التى تؤول بقوة القانون إلى تلك اللجنة.

كيفية تلقى طلبات الصلح:

أما فيما يتعلق بدور اللجنة فى تلقى طلبات الصلح فى تلك القضايا نجد أن القانون المذكور قد نص على أن من ضمن اختصاصات اللجنة: تلقى طلبات الصلح المقدمة من المتهمين المدرجين على قوائم التجميد بالخارج أو وكلائهم الخاصين فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى الجنائية، ويترتب على قبول طلب التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبات المحكوم بها بحسب الأحوال عن الجرائم محل الطلب.

وجدير بالذكر أنه لا يوجد أى نوع من أنواع التعارض ما بين عمل تلك اللجنة وعمل اللجنة المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء بناء على تعديل المادة ١٨ مكرر (ب) من قانون الإجراءات الجنائية إذ أن اللجنة المذكورة تختص بنظر طلبات التصالح من كافة المتهمين فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من قانون العقوبات عدا المدرجين على قوائم التجميد بالخارج التى تختص بنظرها اللجنة القومية لاسترداد الأصول والأموال فى الخارج.

واللجنة لها أمانة فنية يصدر بتشكيلها قرار من رئيسها، وتتشكل من المدير التنفيذى للأمانة الفنية، وعضوية ممثلين عن جهاز الكسب غير المشروع، قطاع التعاون الدولى والثقافى بوزارة العدل، هيئة الرقابة الإدارية، أعضاء مكتب التعاون الدولى بمكتب النائب العام.

واجهت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الفرض الخاص بوجود أموال أو ممتلكات فى دولة متحصلة عن إحدى جرائم الفساد التى وقعت فى دولة أخرى، لأهمية موضوع آليات استرداد هذه الأموال وتضمنت الاتفاقية ثلاث آليات لاسترداد الممتلكات المتحصلة عن الفساد من خلال التعاون الدولي

ثانيا إدارة التعاون الدولى وتنفيذ الأحكام بمكتب النائب العام

أُنشئ مكتب التعاون الدولى وتنفيذ الأحكام ورعاية المسجونين بمكتب النائب العام بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٩٩ بقرار المستشار النائب العام رقم ١٨٤٨ لسنة ١٩٩٩، وبتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٠ صدر قرار المستشار النائب العام رقم ٩٧٥ لسنة ٢٠٢٠ بتحديد اختصاصات إدارة التعاون الدولى وتنفيذ الأحكام ورعاية المسجونين بمكتب النائب العام، متضمنًا تنقيحًا لهذه الاختصاصات على نحو يواكب التطور الذى أصاب الفكر القانونى والقضائى والواقع العملى فى مسائل التعاون الدولى ورعاية المسجونين وتنفيذ الأحكام الجنائية، فى ضوء اعتبار أهمية إعداد الطلبات المتعلقة بالتعاون القضائى الدولى لاسترداد الأموال من الخارج، وتبادل المعلومات مع الجهات الأجنبية المعنية بهذا الشأن بما فى ذلك، ومتابعة التحقيقات التى تجريها النيابة العامة بخصوصها.

إن تجربة النيابة العامة المصرية فى استرداد الأموال من الخارج تعكس الجهود المبذولة والتحديات للتعاون الدولى فى هذا المجال. ففى أعقاب ثورة يناير لعام ٢٠١١، قامت إدارة التعاون الدولى بدراسة القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن إنشاء اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات فى الخارج، والتعديلات التشريعية الأخرى التى طرأت على قانون الإجراءات الجنائية وقانون الكسب غير المشروع، بهدف توحيد الجهود لاسترداد الأموال المنهوبة. كما تم تشكيل الأمانة الفنية للجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول والموجودات من الخارج من أعضاء إدارة التعاون الدولى والتى كان لها دور هام فى الإعداد لاجتماعاتها وتنفيذ قراراتها وفحص طلبات التصالح المقدمة من المتهمين والتفاوض معهم تنفيذا لقرارات اللجنة وإعداد عقود التسوية التى يتم بموجبها التصالح. وتنفيذاً لذلك الدور قامت إدارة التعاون الدولى بصفتها الأمانة الفنية للجنة بتولى أمور الاتصال والتنسيق مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية «الإنتربول» ووحدات الاستخبارات المالية واليورو بول وذلك من أجل تتبُع الأموال والتحرى عنها، وضبطها، وتجميدها ومنع التصرف فيها، وصولاً لاستردادها. وقد تمكنت اللجنة القومية لاسترداد الأموال من الخارج برئاسة النيابة العامة وعضوية وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من استرداد كافة الأموال التى كانت محل قضايا جنائية متهم فيها أشخاص يدخلون ضمن اختصاص اللجنة؛ إذ تمكنت اللجنة القومية لاسترداد الأموال من استرداد ما يقرب من تسعة مليارات جنيه مصرى وما يعادل ٦٥٠ مليون دولار أمريكى عبر إجراءات تسوية مع المتهمين تضمنت سدادهم أموالاً نقدية وعينية وكذا استرداد موجودات لهم متواجدة فى دولة أجنبية عبر المفاوضات مع تلك الدول.

وعلى صعيد آخر تمثل النيابة العامة فى اللجنة القومية للآثار المستردة برئاسة وزير السياحة والآثار وقامت بالتعاون والتنسيق مع الجهات الوطنية المختصة لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالتتبع والتحرى عن الآثار المصرية الموجودة فى الخارج، وضبطها، وتجميد ووقف إجراءات التصرف فيها أو عرضها للجمهور بالمخالفة للقانون، وكذا استردادها، والتنسيق مع الجهات المعنية فى هذا الشأن، ومتابعة التحقيقات التى تجريها النيابة العامة بخصوصها. وقد تمكنت الإدارة بعد مباشرة جهود مضنية، من استرداد العديد من القطع الأثرية من عدة دول أجنبية.

تجريم رشوة الموظف العام الأجنبى وموظفى المؤسسات الدولية

«رؤية واقعية وتحليلية»

عميد. د/ أحمد عدلى
رئيس مجموعة بقطاع الشئون القانونية - هيئة الرقابة الإدارية

عُرف الفساد منذ أقدم العصور، وتعمقت جذوره، وتباينت صوره وأساليبه، وتفاقمت آثاره المدمرة فى العديد من المجتمعات، وتفاوتت نتائجه باختلاف صوره وميادينه وتباين أحجامه، حتى غدا فى عصرنا هذا ظاهرة عالمية تنتشر فى شبكات سرطانية لتشمل كافة الدول سواء كانت غنية أو فقيرة، قوية أو ضعيفة، متحضرة أو نامية، وأصبحت تلك الظاهرة تثير القلق وتبعث المخاوف لدى الحكومات والشعوب فى مختلف أنحاء العالم.

وتُعد جريمة الرشوة صورة من صور الفساد الإدارى إن لم تكن أهمها وأكثرها انتشاراً، فهى أخطر الأدواء التى تصيب الوظائف العامة وتلوث شرفها وسمعتها، وتؤدى إلى الإخلال بثقة المواطنين فى الدولة، ولهذا قضت بتحريمها الأديان، وأجمعت القوانين الوضعية منذ قديم العهد على معاقبتها.

فالرشوة فعل يرتكبه موظف عام أو شخص ذو صفة عامة عندما يتجر بوظيفته، وبالأحرى يستغل السلطات المخولة له بمقتضى هذه الوظيفة، وهذا الاتجار بالوظيفة يُعد أخطر خيانة يمكن أن يقترفها الشخص المرتشي، فهو إذ يتجر بالسلطة التى عهدت إليه ويسئ استعمالها لا يخون واجبات وظيفته فحسب، بل إنه مع ذلك يخون المجتمع الذى ركن إليه معتمداً على ما يجب أن يتصف به من أمانة ونزاهة.

ولقد أدرك المجتمع الدولى فى العقود الأخيرة أنه لم يعد ارتكاب جريمة الرشوة قاصراً على الموظفين العموميين الوطنيين، بل أضحت ترتكب من قبل الموظفين العموميين الأجانب وموظفى المؤسسات الدولية، وأضحت من أكثر صور الفساد التى تنال من قيم العدالة والتنمية والتطور فى المجتمعات المعاصرة، لذلك تم تجريم هذه الصورة من صور الرشوة فى العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب فى المعاملات التجارية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والإقليمية مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقى لمنع الفساد ومكافحته والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، الأمر الذى انعكس على التشريعات الوطنية للعديد من دول العالم بمختلف قاراته ومن مختلف الأيدولوجيات والنظم القانونية، لما تمثله من خطر وشيك يهدد بلدان العالم.

وحرص المشرع الجنائى المصرى على حماية كافة مقومات حسن أداء الوظيفة العامة من خلال تجريمه للعديد من مظاهر السلوك – أفعالا كانت أم مجرد امتناع – التى تضر أو تعرض للخطر هذه المقومات، فقد حرصت الدولة على تجريم سلوك الموظف العام إذا أدى عمله بمقابل، فالقائم على أعباء الوظيفة العامة ينبغى عليه أداء واجباته الوظيفية دون تربص ما سيعود عليه من نفع من ورائها، ودون الحصول على ما هو غير مستحق.

لذلك حرص المشرع المصرى على تحقيق نزاهة الوظيفة العامة، إذ عنى بتجريم سلوك الموظف الذى يبغى نفعاً أو فائدة لا يستحقها قانوناً من خلال وظيفته، فجرم فى الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (المواد من ١٠٣ إلى ١١١) الصور المختلفة للرشوة وغلظ العقوبات المقررة لها.

وادراكاً من المشرع المصرى بخطورة جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفى المؤسسات الدولية، وأهمية مكافحتها، وتنفيذاً للالتزام الدولى بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية المنضمة إليها بوجوب النص فى تشريعها الوطنى بتجريم هذه الصورة من صور الرشوة، فقد صدر القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات متضمناً النص على أن تضاف إلى قانون العقوبات مادة جديدة برقم (١٠٦ مكرراً «ب») بشأن تجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب أو موظفى المؤسسات الدولية العمومية، وكذا إضافة فقرة ثانية للمادة (١١١) بشأن تعريف الموظف العمومى الأجنبى والموظف لدى مؤسسة دولية عمومية، نصهما الآتي:

مادة (١٠٦ مكررا «ب»):

«كل موظف عمومى أجنبى أو موظف مؤسسة دولية عمومية طلب لنفسه أو لغيره، أو قبل، أو أخذ وعداً أو عطية، لأداء عمل من أعماله الدولية أو الامتناع عنها أو للإخلال بواجباتها يعد مرتشياً، ويعاقب بالسجن المؤبد وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ضعف ما أعطى أو وعد به.

كما يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه من عرض رشوة على موظف عمومى أجنبى أو موظف مؤسسة دولية عمومية ولم تقبل منه».

مادة (١١١) فقرة ثانية:

«كما يقصد بالموظف العمومى الأجنبى فى تطبيق أحكام هذا الباب كل من يشغل منصباً تشريعياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً لدى بلد أجنبى، سواء أكان معيناً أو منتخباً، وأى شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح بلد أجنبي.

أما موظف مؤسسة دولية عمومية فيقصد به كل مستخدم مدنى دولى أو أى شخص تأذن له مؤسسة من هذا القبيل بأن يتصرف نيابة عنها».

ولقد جاء تعريف كل من الموظف العمومى الأجنبى وموظف المؤسسة الدولية العمومية بالتشريع المصرى متفقاً مع تعريفهما باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأغلب الاتفاقيات الدولية والاقليمية والتشريعات الوطنية المقارنة، وكذا اتفاق مضمون عناصر وأركان هذه الجريمة بالتشريع المصرى مع العديد الاتفاقيات الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية المقارنة، إلا أن بعض الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والإقليمية مثل الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية المقارنة مثل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة بالولايات المتحدة الأمريكية قد قصرت مناط هذه الجريمة فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية فقط، بينما يتسع نطاق الجريمة بالتشريع المصرى ليشمل كافة أعمال الموظف العمومى الأجنبى وموظف المؤسسة الدولية العمومية فى إطار المهام الرسمية للوظيفة، فتقوم جريمة الرشوة أياً كان مضمون العمل أو الامتناع أو الاخلال الذى كان مقابلاً للرشوة، فيجوز أن يكون بمناسبة معاملات تجارية دولية أو أى عمل آخر من أعمال الوظيفة.

وتجدر الإشارة إلى عدم اختلاف عناصر وأركان جريمة رشوة الموظف العمومى الأجنبى وموظف المؤسسة الدولية العمومية عن عناصر وأركان جريمة رشوة الموظف العام الوطني، إلا فى عنصر صفة المرتشى فى الجريمة محل الصورة الأولى (اتجار الموظف بوظيفته)، وصفة الموظف المعروض عليه الرشوة فى الجريمة محل الصورة الثانية (عرض رشوة دون قبولها)، وهو أن يكون فى الصورتين موظفاً عاماً أجنبياً أو موظف مؤسسة دولية عمومية مختصاً وظيفياً بالعمل محل الجريمة أيا كان نصيبه فيه، وعدا ذلك فإننا بصدد نفس جريمة رشوة الموظف العام الوطنى بركنيها المادى والمعنوي، وتسرى عليها كافة أحكام جريمة الرشوة التى تضمنها الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات.

إن إدراك جمهورية مصر العربية لخطورة رشوة الموظف العمومى الأجنبى وموظف المؤسسة الدولية العمومية، والنص فى تشريعها الوطنى – قانون العقوبات – على تجريم هذه الصورة من صور الرشوة، إجراء هام لمكافحة هذه الجريمة ويتفق مع تضمنته الاتفاقيات الدولية والاقليمية التى انضمت إليها، وكذا يتفق مع الجهود الدولية وما انتهجته العديد من دول العالم فى هذا الشأن، ويعضد من جهود الدولة المصرية فى منع ومكافحة الفساد، ويعزز من نتائج أعمالها على الصعيدين الوطنى والدولى ويساهم فى رفع تصنيفها فى مؤشرات مكافحة الفساد، إلا أن صدور القانون منذ عام ٢٠١٨ دون تفعيله بتطبيق أحكامه على أرض الواقع لا يعنى عدم ارتكاب هذه الجريمة، وإنما يعنى وجود أسباب حالت دون تطبيقه، ولا يحقق الغرض من اصداره من حماية مصالح الدولة المصرية والدولة الأجنبية أو المؤسسة الدولية التى ينتمى إليها الموظف من المتاجرة بها، مما يضر بمصالحهم ضرراً كبيراً، إذ أنه لا جدوى من إجماع دولى على مكافحة هذه الجريمة، يجرى التعبير عنه فى مواثيق دولية وإقليمية تحظى بالتصديق وتدخل حيز النفاذ، ومن سن قوانين وطنية تصدر بغرض تحقيق هذه المكافحة إيماناً بضرورتها والتزاماً بتلك المواثيق، مالم تتضافر الجهود لتطبيق تلك المواثيق وهذه القوانين تطبيقاً يتسم بالإدراك الكامل لغايتها، والفهم العميق لأحكامها، والسبل اللازمة لمكافحتها مكافحة عملية فعالة لتحقيق الغرض المنشود من التجريم، وهو الأمر الذى يُرى معه بعض المُقترحات لتحقيق ذلك على النحو الآتي:

تدريب وإعداد مأمورى الضبط القضائى المختصين لتعزيز فهم وإدراك أهمية مكافحة جريمة رشوة الموظف العمومى الأجنبى وموظف المؤسسة الدولية العمومية وأركانها وعناصرها القانونية، مع بيان أبرز القواعد الواجب مراعاتها أثناء مكافحة الجريمة، بحيث يتم ربط نصوص القانون بالتطبيق العملى لها، فضلاً عن تنمية قدراتهم من حيث اللغات الأجنبية ووسائل التكنولوجيا الحديثة، – ويمكن الاستعانة بالمترجمين والخبراء ذوى الثقة فى حالة احتياج ذلك –، حتى يمكن الكشف عن الجريمة والوصول إلى أدلة إثبات ارتكابها، حال تحدث أى من مرتكبيها للغات الأجنبية، أو استخدامه للوسائل التكنولوجية الحديثة، بما يكفل تحقيق المكافحة لهذه الجريمة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية.

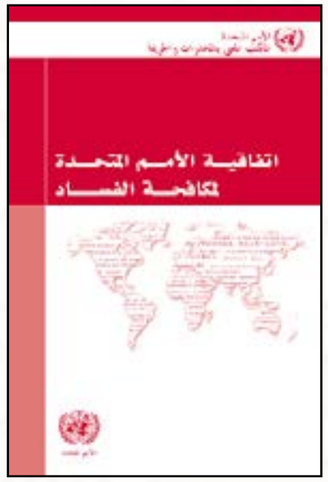

أهمية تفهم مأمورى الضبط القضائى لطبيعة العمل الوظيفى للجهات التى يعمل بها الموظف العام الأجنبى أو موظف المؤسسة الدولية العمومية، ليتمكن من الوقوف على الثغرات التى تظهر أثناء العمل وكيفية استغلال الموظف الفاسد لها، والقدرة على تحليل الألفاظ والعبارات المستخدمة بين أطراف الجريمة والوقوف عندها وقوفاً صحيحاً.

أهمية القيام بإجراء التحقيقات المالية الموازية من خلال التحرى وجمع الاستدلالات عن مدى ارتكاب الجانى لجريمة غسل الأموال المتحصلة من جريمة الرشوة فور العلم بارتكابها، لسرعة اتخاذ التدابير القانونية اللازمة للتحفظ على الأموال غير المشروعة والحيلولة دون التصرف فيها أو تهريبها أو استخدامها فى أغراض ضارة بالمجتمع.

رفع مستوى الوعى العام للمواطنين بخطورة جريمة رشوة الموظف العام الأجنبى وموظف المؤسسة الدولية العمومية وما يتصل بها من جرائم أخرى مثل جريمة غسل الأموال، وأهمية مكافحتها، وتشجيعهم على الاسهام فى مكافحتها بإبلاغ الجهات المختصة عما يتوفر لديهم من معلومات عن الجريمة ومرتكبيها.

قيام أكاديميات مكافحة الفساد فى إطار دورها التدريبى والتوعوى والرقابى بعقد دورات للعاملين بالجهات التى يتعامل فيها الموظف العام الأجنبى أو موظف المؤسسة الدولية العمومية لبيان أهمية مكافحة هذه الجريمة، وعناصرها، وكذا إبراز أهمية دورهم فى الإبلاغ عن المعلومات التى تتوفر لديهم عن الوقائع محل هذه الجريمة والمعاونة فى الكشف عن مرتكبيها.

تعزيز التعاون المحلى بين مختلف الجهات والأجهزة المعنية أو ذات الصلة بمكافحة جرائم الفساد، بحيث يشمل التعاون تعزيز صور الكشف عن جريمة رشوة الموظف العام الأجنبى وموظف المؤسسة الدولية العمومية وتعقب مرتكبيها.

تنمية أواصر التعاون الدولى بين جهات انفاذ القانون ونظرائها الاقليمية والدولية لمكافحة جريمة رشوة الموظف العام الأجنبى وموظف المؤسسة الدولية العمومية وتبادل المعلومات على النحو الذى تنظمه الاتفاقيات الدولية، ومن خلال إبرام بروتوكولات ثنائية ومذكرات تفاهم فى هذا الشأن مع تفعيل القائم منها.

تنمية سبل التعاون المشترك ما بين أكاديميات مكافحة الفساد فى الدول المختلفة، لتبادل عقد دورات تدريبية وورش عمل ومؤتمرات لمأمورى الضبط وأعضاء أجهزة التحقيق بشأن مكافحة جريمة رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفى المؤسسات الدولية العمومية، بحيث يتم ربط النصوص القانونية بالواقع العملي، ونقل التجارب والخبرات المكتسبة من الدول التى كافحت الجريمة عملياً، وبيان المستجدات فى هذا الشأن، وأفضل السبل لمواجهة الجريمة والكشف عنها وضبط مرتكبيها، لاسيما وأن أغلب دول العالم مُنضمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأن ما تضمنته نصوص تشريعاتها بشأن هذه الجريمة متقاربة إلى حد كبير وفى إطار النص الوارد بهذه الاتفاقية.

تدريب وإعداد مأمورى الضبط القضائى المختصين لتعزيز فهم وإدراك أهمية مكافحة جريمة رشوة الموظف العمومى الأجنبى وموظف المؤسسة الدولية العمومية وأركانها وعناصرها القانونية، مع بيان أبرز القواعد الواجب مراعاتها أثناء مكافحة الجريمة، بحيث يتم ربط نصوص القانون بالتطبيق العملى لها

سوقه العالمى سيصل إلى ٧٤٠ مليار دولار عام ٢٠٣٠

هل تنجح الدول العربية فى استثمار الذكاء الاصطناعى

أ.د/ نجوى سمك
عميد كلية العلوم الإدارية جامعة الجلالة
ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة للدراسات العليا والبحوث السابق

يشير الذكاء الاصطناعى (AI) إلى تقنيات الحوسبة المستوحاة من الطرق التى يستخدم الإنسان بها أجهزته العصبية للتفكير واتخاذ القرارات، لكنها عادة ما تعمل بشكل مختلف تمامًا.

الذكاء الاصطناعى هو نظام قائم على الآلة يمكنه من خلال مجموعة من الأهداف الصريحة أو الضمنية التى يحددها الإنسان أن يستنتج من المدخلات مخرجات مثل: التنبؤات أو التوصيات أو القرارات التى يمكنها التأثير على البيئات المادية الحقيقية أو الافتراضية. تم تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعى المختلفة لتعمل بمستويات مختلفة من الاستقلالية والقدرة على التكيف بعد ذلك.

شكل رقم (١) نموذج نظام الذكاء الاصطناعي

المصدر: https://oecd.ai/en/wonk/aisystem-definition-update

وفيما يلى شرح مبسط لنموذج الذكاء الاصطناعى الموضح

الأهداف: أهداف نظام الذكاء الاصطناعى قد تكون صريحة على سبيل المثال، عندما تتم برمجتها مباشرة فى النظام بواسطة مطور بشرى أو ضمنية على سبيل المثال، عبر مجموعة من القواعد المحددة بواسطة الإنسان، ويكون النظام قادرا على تعلم أهداف جديدة.

وتشمل أمثلة الأنظمة ذات الأهداف الضمنية أنظمة القيادة الذاتية التى تمت برمجتها للامتثال لقواعد المرور (ولكنها لا تعرف هدفها الضمنى المتمثل فى حماية الأرواح)، أو نموذج لغة كبير مثل CHATGPT حيث لا يتم تحديد أهداف النظام بشكل صريح مبرمج ولكن يتم اكتسابها جزئيًا من خلال عملية التعلم بالتقليد من النصوص التى أنشأها الإنسان ومن عملية التعلم المعزز من ردود الفعل البشرية.

المدخلات: يستنتج نظام الذكاء الاصطناعى كيفية توليد المخرجات عندما يتلقى مدخلات من البيئة ويحسب المخرجات عن طريق معالجة المدخلات من خلال نموذج أو أكثر من الخوارزميات الأساسية اللازمة لذلك.

المخرجات: أى إنتاج محتوى ويتمثل من الناحية الفنية، بمجموعة فرعية من التنبؤات أو التوصيات أو القرارات مثل النص أو الفيديو أو الصور. يتكون المحتوى البيئى للذكاء الاصطناعى من التعلم الآلى والروبوتات والشبكات العصبية الاصطناعية .

التعلم الآلي، حيث تتعلم البرامج من البيانات الموجودة وتطبيق هذه المعرفة على البيانات الجديدة أو استخدامها للتنبؤ بالبيانات.

الروبوتات ، يتم الاهتمام بتطوير وتدريب الروبوتات، حيث أن قدرة الروبوت على التفاعل مع الأفراد دقيقة و يتبع القواعد العامة ويمكن التنبؤ بها.

الشبكات العصبية الاصطناعية بنيت لتقليد عمل الدماغ البشرى حيث تتعامل البرمجة اللغوية العصبية مع التفسير و التعامل مع البيانات بواسطة أجهزة الكمبيوتر.

القدرة على التكيف: يمكن لبعض أنظمة الذكاء الاصطناعى أن تستمر فى التطور بعد تصميمها ونشرها (على سبيل المثال، أنظمة التوصية التى تتكيف مع التفضيلات الفردية أو أنظمة التعرف على الصوت التى تتكيف مع صوت المستخدم).

تطور حجم سوق الذكاء الاصطناعى :

يشهد سوق الذكاء الاصطناعى (AI) نموًا كبيرًا، وفقًا لبيانات STATISTA، من المتوقع أن يرتفع حجم سوق الذكاء الاصطناعى من ٢٤١,٨ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٢٣ إلى ما يقرب من ٧٤٠ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٣٠، اى بمعدل نمو سنوى مركب قدره ١٧,٣٪. والشكل التالى يوضح نمو حجم السوق .

شكل رقم (2) تطور إجمالي حجم سوق الذكاء الاصطناعي خلال الفترة من 2020-2029 بالمليار دولار

المصدر: ARTIFICIAL INTELLIGENCE - GLOBAL | STATISTA MARKET FORECAST SOURCE: STATISTA MARKET INSIGHT

يعكس لنا الشكل السابق مدى التطور الحالى والمتوقع لحجم سوق الذكاء الاصطناعي.

التوزيع القطاعى لسوق الذكاء الاصطناعى

يغطى سوق الذكاء الاصطناعى عددًا كبيرًا من الصناعات، بما فى ذلك الرعاية الصحية والتعليم والتمويل والإعلام والتسويق.. والشكل التالى يوضح توزيع السوق قطاعياً.

شكل رقم (3) التوزيع القطاعي لاستخدامات لذكاء الاصطناعي

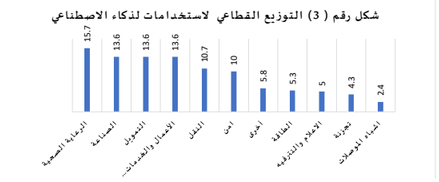

SOURCE: STATISTA MARKET INSIGHT

يعكس لنا الشكل أن القطاع الصحى يحصل على النصيب الأكبر من حجم سوق الذكاء الاصطناعى يليه التمويل والصناعة ثم الأعمال والخدمات القانونية والنقل بما يمثل حوالى ٧٠٪ من حجم السوق. وتعد

الولايات المتحدة الأمريكية والصين من كبرى الدول على مستوى العالم من حيث حجم الإنفاق على الذكاء الإصطناعى بكافة مجالاته وإن كان هناك فجوة كبيرة بين حجم الإنفاق فى الولايات المتحدة والصين وهو ما يعكس احتكار الولايات المتحدة لهذا السوق.

وهو ما يوضحه الشكل التالى

شكل رقم (4) التوزيع الجغرافي لحجم الانفاق على الذكاء الاصطناعي بالمليار دولار في 2023

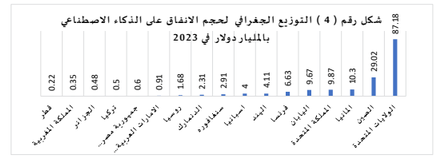

المصدر: STATISTA MARKET INSIGHT

دور الذكاء الاصطناعى فى رفع تنافسية الدول

يتوقع أن تؤدى استخدامات الذكاء الاصطناعى إلى تحقيق مكاسب فى الكفاءة والإنتاجية وخلق فرص عمل ووظائف جديدة، وبالتالى تحقيق مزيد من الرخاء والازدهار وتشير دراسة PWC أن الذكاء الاصطناعى (AI) يرفع من الإنتاجية وإمكانات الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد العالمى. لذا هناك حاجة ماسة إلى الاستثمار الاستراتيجى فى أنواع مختلفة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى لتحقيق ذلك، لذا تسعى الشركات إلى «زيادة» إنتاجية القوة العاملة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. وأظهرت الدراسة أن ٤٥٪ من إجمالى المكاسب الاقتصادية بحلول عام ٢٠٣٠ ستأتى من تحسين المنتجات، وتحفيز الطلب الاستهلاكي. وذلك لأن الذكاء الاصطناعى يعزز تنوع المنتجات، مع زيادة التخصيص والجاذبية والقدرة على تحمل التكاليف بمرور الوقت.

تتركز معظم المكاسب الاقتصادية من الذكاء الاصطناعى فى الصين حيث سيمثل الذكاء الاصطناعى حوالى ٢٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٣٠ وأمريكا الشمالية بنسبة ١٤,٥٪، أى ما يعادل إجمالى ١٠,٧ تريليون دولار ويمثل ما يقرب من ٧٠٪ من التأثير الاقتصادى العالمى. ثم الإمارات العربية المتحدة حوالى ١٣٪ ثم المملكة العربية السعودية حوالى ١٢٪.

تتركز معظم المكاسب الاقتصادية من الذكاء الاصطناعى فى الصين حيث سيمثل الذكاء الاصطناعى حوالى ٢٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٣٠ وأمريكا الشمالية بنسبة ١٤,٥٪، أى ما يعادل إجمالى ١٠,٧ تريليون دولار ويمثل ما يقرب من ٧٠٪ من التأثير الاقتصادى العالمى. ثم الإمارات العربية المتحدة حوالى ١٣٪ ثم المملكة العربية السعودية حوالى ١٢٪.

والشكل التالى يوضح سيناريوهات مساهمة الذكاء الإصطناعى فى الناتج المحلى الاجمالى،

شكل رقم (5) السيناريوهات المختلفة لمساهمة الذكاء الاصطناعي في الناتج المحلي الاجمالي 2022-2030

SOURCE: STATISTA MARKET INSIGHT

يعكس لنا الشكل أياً كان السيناريو المتوقع أن هناك دوراً للذكاء الاصطناعى فى زيادة تنافسية الدول وهو ما يضع على الحكومات وصانعى السياسات خيارات مختلفة تعظم من الاستفادة وترفع التنافسية مثل؛ تشجيع أنواع الذكاء الاصطناعى التى تكمل العمل البشرى بدلا من تقليدها واستبدالها، تشجيع تطوير الذكاء الاصطناعى الذى يمكن الشركات بكافة أحجامها من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وتحديد النظام البيئى المناسب مفتوح المصدر الذى يتطلبه ذلك.

مقومات الذكاء الإصطناعى

هناك مقومات أساسية للذكاء الاصطناعى يجب أن تتبعها الدول حتى تستطيع التفوق فى استخدام الذكاء الاصطناعى ورفع تنافسيتها وهو ما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (٦) مقومات الذكاء الاصطناعى

المصدر: WORLD DIGITAL COMPETITIVENESS RANKING 202

فالوصول إلى البيانات وحوكمتها: يعد الوصول إلى البيانات ومشاركتها أمرًا أساسيًا لتسريع استيعاب الذكاء الاصطناعي، ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار أن الوصول إلى البيانات يمثل معضلة فهناك الكثير من التعقيدات التى تنطوى عليها إدارة البيانات وتدفقها داخل الدولة وعبر الحدود بطرق آمنة تسهل الوصول إلى البيانات الموجودة على المواقع من جانب، واحترام الخصوصية من جانب آخر، ففى ظل الاقتصاد الرقمى القائم على البيانات، تغير مفهوم السيادة على نطاق واسع، فقد ارتبطت السيادة بالأراضى الوطنية والحدود المادية. لكن فى ظل الاقتصاد الرقمى القائم على البيانات أصبحت الحدود مفتوحة وغير واضحة فلابد من وجود إطار حاكم على المستوى المحلى والدولى لحماية البيانات.

المواهب الرقمية

إن الذكاء الاصطناعى سوف يؤدى إلى تحديات وتحولات جديدة فى سوق العمل. فعدد من الوظائف الروتينية والمنخفضة المهارات ومنخفضة الأجر يمكن إجراؤها بسهولة عن طريق الروبوتات أو تطبيقات الذكاء الاصطناعى وسوف يستحوذ الذكاء الاصطناعى على وجه الخصوص على ٣٠٪ من ساعات العمل.

لكن فى ذات الوقت سيوفر الذكاء الاصطناعى فرص عمل جديدة للدول وللعالم. لذا فهناك حاجة ملحة إلى توفير المهارات الرقمية اللازمة وهناك أدلة كثيرة على أن القدرة التنافسية الوطنية تنتج من الاستثمار فى التعليم وتوفير تلك المهارات التى يتطلبها سوق العمل المحلى والدولي.

حوكمة الذكاء الاصطناعي

إن استبدال البشر بالخوارزميات فى الذكاء الاصطناعى يتطلب التنظيم والسيطرة على مدى استغلال البيانات الخاصة والأشخاص والصورة الشخصية والصوت والإخراج حتى لا يساء استخدامها. بدأ هذا التنظيم يتشكل على المستوى الوطنى والإقليمي، ولكن هناك ضرورة لأن يستمر فى السنوات القادمة لتوحيد الممارسات والقواعد دولياً.

الاستثمار فى البنية التحتية للذكاء الاصطناعي

يتطلب تطوير الذكاء الاصطناعى واستخدامه الوصول إلى تقنيات الذكاء الاصطناعى وبنيته التحتية وهذا يفترض توافر شبكات وخدمات النطاق العريض عالية السرعة وبأسعار معقولة، توافر القدرات الحاسوبية العالية وتخزين البيانات، فضلا عن دعم توليد البيانات تقوم العديد من البلدان بإنشاء اتصالات عالية الجودة ونشر تقنية 5G وما بعدها.

توفير التمويل.: توفير التمويل يعد ركيزة أساسية لتسريع الذكاء الاصطناعى وتعظيم درجة الاستفادة منه، من خلال زيادة نسب الإنفاق

إن الذكاء الاصطناعى سوف يؤدى إلى تحديات وتحولات جديدة فى سوق العمل. فعدد من الوظائف الروتينية والمنخفضة المهارات ومنخفضة الأجر يمكن إجراؤها بسهولة عن طريق الروبوتات أو تطبيقات الذكاء الاصطناعى وسوف يستحوذ الذكاء الاصطناعى على وجه الخصوص على ٣٠٪ من ساعات العمل.
لكن فى ذات الوقت سيوفر الذكاء الاصطناعى فرص عمل جديدة للدول وللعالم

يتطلب تطوير الذكاء الاصطناعى واستخدامه الوصول إلى تقنيات الذكاء الاصطناعى وبنيته التحتية وهذا يفترض توافر شبكات وخدمات النطاق العريض عالية السرعة وبأسعار معقولة، توافر القدرات الحاسوبية العالية وتخزين البيانات، فضلا عن دعم توليد البيانات تقوم العديد من البلدان بإنشاء اتصالات عالية الجودة ونشر تقنية 5G وما بعدها.

على البحوث والتطوير من الدولة والقطاع الخاص، خلق مزيد من الحوافز المالية وتيسير شروط الائتمان اللازمة لشركات الذكاء الاصطناعى المبتكرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكنها المساهمة والاستفادة من تطوير الذكاء الاصطناعى واستخداماته.

استعداد الحكومات العربية للذكاء الاصطناعي

إن مدى استعداد الحكومات العربية لتنفيذ الذكاء الاصطناعى وحوكمته والاهتمام بتقديمه فى الخدمات العامة.يعتمد على توافر عدد من الركائز. وسوف نعتمد فى التحليل على مؤشر استعداد الحكومات للذكاء الاصطناعى ويضم عدد ١٩٣ دولة فى عام ٢٠٢٣ ، ارتفاعا من ١٨٣ فى إصدار ٢٠٢٢ . يتضمن ٣٩ مؤشرا لعدد من الركائز الاساسية تتمثل فى :

- الحكومة فيجب أن يكون لدى الحكومة رؤية استراتيجية لكيفية تطوير وإدارة الذكاء الاصطناعى ، وتحقيق الحوكمة المدعومة بالتنظيم المناسب والاهتمام بالمخاطر الأخلاقية .
- قطاع التكنولوجيا تعتمد الحكومة على إمدادات جيدة من ادوات الذكاء الاصطناعى من قطاع التكنولوجيا ، والذى يجب أن يتمتع بدرجة من النضج والتطور و بدرجة عالية من الابتكار بما يكفى لتزويد الحكومةباستخدام الأدوات الحديثة.
- القدرة، مدعومة ببيئة استثمار تدعم ريادة الأعمال والتدفق الجيد من الإنفاق على البحث، والتطوير.، و مستويات جيدة من رأس المال البشرى ذات مهارات عالية.
- البيانات والبنية التحتية: تحتاج أدوات الذكاء الاصطناعى إلى الكثير من البيانات عالية الجودة ولا يمكن تحقيق الإمكانات بدون البنية التحتية اللازمة، والشكل التالى يوضح مدى تأهل واستعداد الحكومات العربية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعى.

شكل رقم (7)درجة استعداد الحكومات العربية للذكاء الاصطناعي

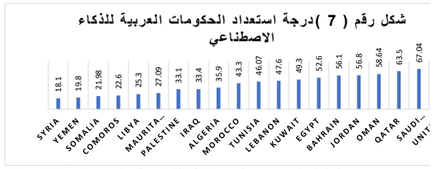

المصدر: OXFORD INSIGHTS GOVERNMENT AI READINESS2023

يظهر الشكل تباين واضح بين دول المنطقة فهناك فجوة بمتوسط درجات تصل إلى ٥٢,٣ بين أداء أفضل دولة وهى دولة الإمارات العربية المتحدة، وأقل دولة. كما يوجد فجوة أيضاً بين دول الخليج وباقى الدول، شهدت المنطقة فى عام ٢٠٢٣، تطورات من حيث حوكمة الذكاء الاصطناعى ومبادئه الأخلاقية، وتجدر الإشارة إلى أن مصر هى دولة ذات أداء جيد حيث حصلت على موقع بين العشر دول على القمة. فى المنطقة، من خلال تقديم الميثاق المصرى لمسؤولية الذكاء الاصطناعي. تجمع هذه المبادرة بين الرؤى والتدابير القابلة للتنفيذ من أجل تسهيل التطوير المسؤول لأنظمة الذكاء الاصطناعى ونشرها وإدارتها واستخدامها و التكيف مع المبادئ التوجيهية التى وضعتها المنظمات الدولية (منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادي، اليونسكو ، منظمة الصحة العالمية ، IEEE ، الاتحاد الأوروبي)

وبالمثل نشرت السعودية مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بهدف الحد من الآثار السلبية المحتملة لأنظمة الذكاء الاصطناعى وحمايتها وتعزيزها . أصدرت البحرين خطتها الوطنية السادسة للاتصالات و تحديد الرؤية الاستراتيجية للحكومة والسياسة العامة لقطاع الاتصالات. كما أعلنت ثلاث دول العراق وتونس والبحرين مبادرات لوضع استراتيجية للذكاء الاصطناعى فى المنطقة وهو ما يعد خطوة حاسمة فى تعزيز مكانة هذه الدول فى المشهد الحكومى للذكاء الاصطناعي. كما شهدت المنطقة طفرة فى استثمارات مراكز البيانات. فى الآونة الأخيرة، حيث افتتحت هواوى

إنترنت الأجسام وتكنولوجيا التعزيز وإشكاليات الحوكمة

أ.د/ هبة جمال الدين
رئيس قسم الدراسات المستقبلية
بمعهد التخطيط القومى

ظهر إنترنت الأجسام Internet of Bodies فى إطار ظهور تكنولوجيا التعزيز لبناء أجسام أكثر قدرة على البقاء والتكيف مع المتغيرات الجديدة وفقا لنظرية التطور لدارون عبر مد الجسم البشرى بتقنيات الذكاء الاصطناعى Artificial intelligence لكسر القيود البشرية وتوسيع حدود قدرات البشر، والتغلب على المرض والشيخوخة والإعاقة بل ويتوهم البعض من أنبياء الترانسفير بالتغلب على الموت حيث يصنفونه كمرض يمكن التغلب عليه للوصول للخلود ورغم سذاجة الطرح وخروجه من المأمول والممكن واللا دينى ولكنه أحد المشروعات البحثية لكبريات الجامعات الأمريكية والأوروبية كجامعة هارفارد وأحد مجالات اهتمام شركات البيوتكنولوجى كشركتى «stemcentrx» و«breakoutlabs».
وإذا عدنا لتكنولوجيا التعزيز فأضحت أحد مداخل الحياة فى العصر الحديث كتطبيق لمفهوم التطور الذى أسماه دارون بالانتقاء الطبيعى بمعنى التكيف مع البيئة المحلية ليتعايش الإنسان ويتكاثر ويتحول تدريجيا ليتمتع بالخصائص المفيدة والسليمة التى تنتقل من جيل إلى أخر، فالأصلح هو من يستطع التكيف مع بيئته. ولكن هل كل تطور يتضمن فقط الخصائص المفيدة والسليمة أم أن هناك تحديات كامنة تقتضى التوقف والنظر والدراسة حول كيفية ضمان الإدارة الجيدة لتلك التكنولوجيا الحديثة بما يراعى أخلاقيات العلم وقيم ومبادئ الأديان، ومقتضيات الأمن القومى للدول.

فيتم إنترنت الأجسام IOB عبر دمج تكنولوجيا الآلات مع البشر عبر شبكة الأجهزة والتقنيات المتصلة بالإنترنت، التى تتفاعل مع جسم الإنسان، حيث يشكل هذا المصطلح، امتداداً لمفهوم إنترنت الأشياء (IOT)، ولكن مع التركيز على جسم الإنسان مستهدفة حالته الصحية، فـ «إنترنت الأجسام» يعنى جزئياً أن الأجسام البشرية، تعتمد فى سلامتها ووظائفها على الإنترنت والتقنيات ذات الصلة، مثل الذكاء الاصطناعى.

وقد ظهرت تلك التكنولوجيا عام ٢٠١٦، واعتبرت جزءاً أساسياً من إنترنت الأشياء يرصد من خلالها المستخدم حركة جسده فيراقب دقات القلب والمجهود الذى يبذله، كما يحصل على المعلومات الصحية بتفاصيلها.

وتعود بداية ظهور المصطلح للبروفيسورة أندريام ماتويشين المتخصصة فى القانون والهندسة، وطبقته لاستخلاص سياسات عامة وقوانين منظمة. ويعرف إنترنت الأجسام بأنه مجموعة من الأجهزة الذكية المرتبطة بالإنترنت ترصد الجسم البشرى وتجمع معلومات

صحية وشخصية أخرى وتنقل تلك البيانات عبر الإنترنت، وتجمع هذه الأجهزة كميات هائلة من البيانات البيومترية الشخصية عبر قياسات الخصائص الجسدية كالطول، الوزن، لون الشعر، قياسات الجمجمة وخلافه، أو السلوكية الفردية بشأن شخص ما وتغير وظيفة الجسم وزيادة وتعديل كيفية أداء جسم المستخدم كتغيير فى التعزيز المعرفى وتحسين الذاكرة والقدرة على تسجيل أى شيء يراه المستخدم من خلال عدسة مزروعة داخل العين أو مزودة بكاميرا، فجهاز انترنت الأجسام يضم: برمجيات أو قدرات حاسوبية، ويتواصل مع جهاز متصل بالانترنت يجمع البيانات الصحية المولدة من الشخص أو البيومترية ويعمل تغيير وظيفة الجسم البشرى وتتطلب أجهزة إنترنت الأجسام عموما اتصالا جسديا بالجسم يتم أرتداؤها أو هضمها أو زرعها أو وصلها بخلاف ذلك الجسم أو تضمينها فيه بشكل دائم أو مؤقت، فعدد من أجهزة إنترنت الأجسام هو أجهزة طبية تخضع لتنظيم إدارة الغذاء والدواء.

وتتعدد أجيال إنترنت الأجسام: فالجيل الأول يتم عبر أجهزة خارجية متصلة بالجسم البشرى والإنترنت: مثل سماعات الأذن والملابس الذكية وأجهزة تتبع اللياقة البدنية، كالساعات والخواتم والنظارات الذكية، التى تستخدم أجهزة استشعار لتتبع خطواتنا ومعدل ضربات القلب. أما الجيل الثانى يتم عبر زرع أجهزة اصطناعية داخل الجسم البشري: وهى الأجهزة التى تتم زراعتها فى الجسم مثل أجهزة تنظيم ضربات القلب وضغط الدم ومضخات الأنسولين، والأطراف الاصطناعية الذكية المثبتة فى أعصاب المرضى وعضلاتهم، أو حتى الحبوب الرقمية التى تنقل البيانات الطبية بعد تناولها. والجيل الثالث الذى يتمثل بالأجهزة التى تندمج تماماً فى جسم الإنسان، مع الحفاظ على اتصال فورى بجهاز خارجى وارتباط بشبكة الإنترنت، وإحدى أبرز الشركات التى توفّر خدمات فى هذا المجال هى شركة NEURALINK التابعة لشركة ELON MUSK، والتى تعمل على تطوير شريحة، تتم زراعتها تحت الجمجمة وتربط بين الدماغ والحاسوب، حيث يمكن لهذه الشريحة مثلاً قراءة إشارات دماغ شخص مصاب بالشلل، لمساعدته على التحكم فى جهاز خارجى.

فإذا نظرنا بعمق لأحد تطبيقات تلك التكنولوجيا كجهاز تنظيم ضربات القلب فيمكنه توفير معلومات مستمرة فى الوقت الفعلى حول تقلبات قلب المريض. وتنظيم معدل ضربات القلب لدى المرضى الذين تنبض قلوبهم بسرعة كبيرة أو ببطء شديد، ويمكن أن تساعد فى علاج قصور القلب. الأمر الذى يمكنه تحسين نوعية حياة المريض، وفى كثير من الحالات، الحفاظ على حياته.

وإذا تناولنا تقنية الحبوب الذكية أو الرقمية القابلة للهضم فظهرت لأول مرة عام ٢٠١٧

عبر موافقة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية FDA على أول حبة رقمية تحتوى على أجهزة استشعار مدمجة تسجل تناول الدواء. حيث تستخدم حبوب منع الحمل لما لها من قدرة على علاج الفصام وبعض أشكال الاضطراب ثنائى القطب والاكتئاب، عبر إعادة تصنيع تلك الحبوب ليتم تزويدها بمستشعر يرسل رسائل إلى تطبيق جوال لمتابعة تناول الدواء عبر الهواتف الذكية ويتيح الأمر للأطباء اختراق الجسم البشرى بشكل مشروع للتدخل حال عدم تناول العقاقير اللازمة فى وقتها كى لا ينتكس المريض. هنا نجد أن الجسم البشرى أصبح مستباح ويمكن أختراقه بمنتهى المشروعية والأريحية.

كذلك الحال بالنسبة لزراعة الشرائح بالجسم البشرى سواء بشكل

كيف يمكن حماية وتأمين شبكات مقدمى الرعاية الصحية عن الهجمات الإلكترونية.
هذا علاوة على احتمالية تكرار المخاطر التى تعانى منها أجهزة إنترنت الأشياء مع إنترنت الأجسام، «نفس العيوب الأمنية الموجودة فى أجهزة إنترنت الأشياء»، أو أى تقنية أخرى تقوم بتخزين المعلومات فى السحابة. فيمكن أن تسمح الثغرات الأمنية لأطراف غير مصرح لها بتسريب معلومات خاصة

مباشر أو عبر الأمصال والرقائق الألومنيوم التى تتجمع داخل الجسم بعد تعاطى المصل الطبي؛ وقد سمحت

«هيئة الغذاء والدواء الأمريكية» ترخيصاً لشركة نيورالينك لأيلون ماسك لبدء التجارب البشرية على الشريحة فى مايو ٢٠٢٢، رغم رفضها من قبل للحفاظ على السلامة الجسدية للبشر، ولكن الشركة أجرت عملية لزراعة شريحة دماغية على الإنسان عام ٢٠٢٤ ونجحت ومازالت النتائج فى طور الدراسة وذلك بهدف تمكين الناس من التحكم فى أجهزة الكمبيوتر بعقولهم ومساعدة من يعانى من الشلل الدماغى أو البصرى أو السمعى من التفاعل مع المجتمع. كما طور أطباء فى معهد ماكس بلانك بألمانيا، روبوتا على شكل شريحة صغيرة يمكنه إجراء عمليات دقيقة فى أمعاء الإنسان بدون الحاجة لتدخل جراحى خلال ذات العام.

بل أننا أصبحنا نشهد وجود سايبورغ بشرى متحرك عام ٢٠٢١ الذى تحول من حالة شلل كامل إلى قدرة على الحركة والتفاعل عبر أجهزة اصطناعية مزروعة فى جسمه داخليا تحرك كل الوظائف الحيوية فى تجربة فريدة لجسد العالم «مورجان بيتر سكوت».

ومع كل هذا التطور يأتى التساؤل حول حوكمة تلك التكنولوجيا وقدرة الحكومات على ضبطها، وحماية مواطنيها من خطر الاختراق للجسم البشرى الذى أصبح مشروع خلال سلسلة مؤتمرات علمية منذ ٢٠١٨ تقننه وتشرعنه LEGAL BIO HACKING أو ظهور تكنولوجيا التتبع الصحى HEALTH TRACKING TECHNOLOGY، أو رغبة دول فى التحكم فى دول أخرى عبر الأدوية والأمصال التى تستوردها.

مما يطرح عدد من المخاطر التى تحيط إشكالية حوكمة تلك التكنولوجيا كمعضلة حماية الجسد البشرى من القرصنة والاختراق الذى قد يهدد السلامة والحياة ككل. وإشكالية عدالة التوزيع داخل الدولة الواحدة فالأغنياء فقط هم من يمكنهم اقتناء تلك التقنيات

يتعاون المعهد الوطنى للمعايير والتكنولوجيا مع شركاء من القطاعين العام والخاص لتطوير ممارسات فضلى لإدارة الخطر الإلكترونى بالتعاون مع اتحاد ابتكار الأجهزة الطبية للكشف عن نقاط ضعف الأجهزة الطبية دون خوف أو مسؤولية مدنية أو ملاحقة جنائية

الحديثة وتعزيز أجسادهم بها دون الفقراء، هذا علاوة على إشكاليات التفاوت بين دول العالم النامى والمتقدم فى إطار إنتاج دول للتكنولوجيا ودول أخرى تستهلك تلك التكنولوجيا ويتم التحكم فيها من قبل دول المعسكر الأول. علاوة على موافقة الأديان من تلك التكنولوجيا التى تغير الطبيعة البشرية وقد تتضمن تهديد للسلامة البشرية. ناهيك عن سلامة الإرادة والفعل والقرار ومدى أهلية القرارات من الأشخاص المعززين بتكنولوجيا إنترنت الاجسام. وكيفية الوصول للمعايير الفضلى لأمن سلامة الأجهزة الطبية المزروعة فى الجسم البشري،

هذه التكنولوجيا تخلق علينا تحدى بمصر أن نبدأ فى دراسة تلك التحديات وبحث إمكانية التصدى لها وتخويل الجهات المعنية بالبحث عن حوكمة الأجهزة المعتمدة على إنترنت الأجسام وتطوير قوانين الشراء والاستيراد المتعلقة بالأجهزة الطبية الحديثة وحث القطاع الخاص والمدنى على التعاون مع القطاع الحكومى لتطوير السياسات المتعلقة بإشكاليات الأمان والصحة والسلامة، وفحص الأدوية المستوردة والأمصال للتأكد منها فى ظل استيراد التكنولوجيا وليس انتاجها. مع أهمية تشجيع البحث العلمى كبداية لتوطين التكنولوجيا بالوطن.

وكيف يمكن حماية وتأمين شبكات مقدمى الرعاية الصحية عن الهجمات الإلكترونية.

هذا علاوة على احتمالية تكرار المخاطر التى تعانى منها أجهزة إنترنت الأشياء مع إنترنت الأجسام، «نفس العيوب الأمنية الموجودة فى أجهزة إنترنت الأشياء»، أو أى تقنية أخرى تقوم بتخزين المعلومات فى السحابة. فيمكن أن تسمح الثغرات الأمنية لأطراف غير مصرح لها بتسريب معلومات خاصة، أو التلاعب بالبيانات، أو منع المستخدمين من الوصول إلى حساباتهم. وفى حالة بعض الأجهزة الطبية المزروعة، من المحتمل أن يتلاعب المتسللون بالأجهزة لإحداث إصابة جسدية أو حتى الوفاة. ومدى إمكانية التحكم فى قرارات دول عبر فاعلين من غير الدول NON STATE ACTORS بفعل التحكم فى البيانات الحيوية والأجهزة الحيوية للقادة والزعماء.

وتعد تلك الإشكاليات من أهم الجهود التى تهتم بها هيئة الدواء والغذاء بالولايات المتحدة الأمريكية ولجان التشريع بالكونجرس والمراكز البحثية الطبية والأجهزة الأمنية الأمر الذى يخلق تحدى أمام هيئة الرقابة على الأدوية المصرية والأجهزة التشريعية والأمنية لمزيد من الفحص والاهتمام ومحاولة التصدى لتلك الإشكاليات وبحث مدى قانونيتها. فمن أبرز الجهود التى تمت فى مجال حوكمة إنترنت الأجسام، قسم أبقراط للأجهزة الطبية المتصلة HIPPOCRATIC OATH FOR CONNECTED MEDICAL DEVICES الذى وضعته منظمة I AM CAVALRY الذى تضمن خمسة مبادئ طوعية يتوجب على الجهات المزودة للرعاية الصحية ومصنعى الأجهزة اعتمادا لحماية سلامة المرضى وأمنهم بشكل افضل حيث يرتبط القسم اعتمادها ضمان مرونة الأجهزة والمعلومات التى تحتويها الأجهزة فى وجه الاختراق والاعتراض والتلاعب والكشف غير المصرح به، مع ضمان فاعليتها وفورية الإصلاح والتحسين.

كما يتعاون المعهد الوطنى للمعايير والتكنولوجيا مع شركاء من القطاعين العام والخاص لتطوير ممارسات فضلى لإدارة الخطر الإلكترونى بالتعاون مع اتحاد ابتكار الأجهزة الطبية للكشف عن نقاط ضعف الأجهزة الطبية دون خوف أو مسئولية مدنية أو ملاحقة جنائية.

كما تعمل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية مع مؤسسة ميتر MITRE لتطوير نظام درجات تقييمى مصمم لترتيب خطورة نقاط ضعف البرمجيات فى الأجهزة الطبية كأداة لتتبع التأثيرات المحتملة على الصحة والسلامة بالنسبة للمريض تمت قرصنة جهازه الطبى الإلكترونى. بهدف تقييم نقاط الخطر والضعف وترتيبها حسب الأولوية. ومع تلك الجهود لكن تظل إشكالية الإكراه والولاية القضائية قائمة.ومع هذا الفراغ نجد بعض الدول حاولت سن قوانين لحماية مواطنيها وخصوصيتهم كولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة؛ حيث طرحت قانونا بشأن خصوصية البيانات البيومترية لحماية المستهلك (أصبح واجب النفاذ عام ٢٠٢٠) عبر منح الأفراد الحق فى معرفة المعلومات التى يتم جمعها بشانهم، وأغراض الجمع، والمجالات التى سيتم تبادل تلك المعلومات بشأنها، واحقيتهم للأنسحاب من الشركات التى تبيع بياناتهم الشخصية، وألزام شركات الأعمال التى تجمع بياناتهم بحذف السجل بناء على طلب المستهلكين. ولكن هذا القانون متعلق بتلك الولاية ويحتاج لمزيد من الجهد ليصبح أكثر انتشارا فى شكل قانون دولى ملزم للجميع.

فإذا نظرنا بشكل أكبر ستظل إشكالية الجاهزية والنفاذ والإلزام قائمة فى ظل غياب أخلاقيات العلم ووضع حدود حول الممارسة والتطبيق. ولكن الأمر يخلق علينا تحدى بمصر أن نبدأ فى دراسة تلك التحديات وبحث إمكانية التصدى لها وتخويل الجهات المعنية بالبحث عن حوكمة الأجهزة المعتمدة على إنترنت الأجسام وتطوير قوانين الشراء والاستيراد المتعلقة بالأجهزة الطبية الحديثة وحث القطاع الخاص والمدنى على التعاون مع القطاع الحكومى لتطوير السياسات المتعلقة بإشكاليات الأمان والصحة والسلامة، وفحص الأدوية المستوردة والأمصال للتأكد منها فى ظل استيراد التكنولوجيا وليس انتاجها. مع أهمية تشجيع البحث العلمى كبداية لتوطين التكنولوجيا بالوطن.

ادرس معنا

دبلوم | ماجستير | دكتوراه

فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد

برنامج بينى التخصصات فى مجالات الإدارة .. والاقتصاد .. والقانون

متاح للدارسين المصريين والدارسين من الدول العربية
بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة

فتح باب التقدم للبرنامج للمصريين الحاصلين على مؤهلٍ عالٍ
من إحدى الجامعات بتقدير جيد ، ولا يشترط أن يكون المؤهل ذا صلة
بأى من تخصصات البرنامج.

الوافدون الناطقون باللغة العربية

نوفر لهم برنامج الدبلوم والماجستير بنظام تعليمى يجمع بين الحضور
الفعلى والافتراضى ، حيث يكون الحضور الأسبوع الأول والأخير و أيام
الامتحانات بينما باقى المدة تتم بنظام الحضور الافتراضى عبر الانترنت

مدة البرنامج :

عامان ويتم تنفيذه على مرحلتين كالآتي:

العام الاول:

دراسة دبلوم الحوكمة ومكافحة الفساد بإجمالى ١٢ مادة دراسية مُقسمة على فصلين دراسيين
يحصل الدارس فى نهاية الدبلوم على شهادة الدبلوم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والأكاديمية
الوطنية لمكافحة الفساد.

العام الثاني:

يتم تقديم رسالة علمية ومناقشتها أمام لجنة علمية، ويحصل الدارس فى نهاية العام على شهادة
الماجستير فى الحوكمة ومكافحة الفساد.

مدة البرنامج **عامان**

تم تنفيذ **٥** دفعات

١٨٤ دارسا

قريبا....

فتح باب الالتحاق للدفعة السادسة ببرنامج الدبلوم والماجستير للدارسين
والدفعة الأولى ببرنامج الدكتوراه فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد.

للاطلاع على تفاصيل
برامج:
الدبلوم
الماجستير
الدكتوراه

للاطلاع على تفاصيل
برنامج:
الماجستير للوافدين
الناطقين
باللغة العربية

دورات تدريبية- فاعليات
واستقبال وفود رفيعة المستوى
حصاد الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى شهور

إعداد هيئة التحرير

تواصل الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد دورها فى تحقيق التوعية المجتمعية للتصدى للفساد وإعداد أجيال مؤهلة لمكافحة الفساد بالاعتماد على الأساليب الحديثة فى التدريب، قامت الأكاديمية بالعديد من النشاطات بمختلف المجالات، سواء الدورات التدريبية أو ورش العمل أو استقبال زيارات لكبار مسئولى الأجهزة الرقابية فى العديد من الدول الشقيقة والصديقة للاطلاع على التجربة الناجحة للأكاديمية وبحث سبل التعاون فى مجالات التدريب والتأهيل على مكافحة الفساد.

فى مجال عقد البرامج والدورات للجهات الوطنية والمحلية

بحضور السفيرة/ نائلة جبر ... عقد ورشة عمل بعنوان " تعزيز قدرات مفتشى العمل على تحديد وإحالة ضحايا الاتجار بالبشر"

عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ورشة عمل بعنوان « تعزيز قدرات مفتشى العمل على تحديد وإحالة ضحايا الاتجار بالبشر» بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بحضور السفيرة/ نائلة جبر رئيسة اللجنة وممثلى منظمة العمل الدولية.

برنامج تدريبى لعدد من الدبلوماسيين الجدد` المنضمين لوزارة الخارجية

عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد البرنامج التدريبى فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد لعدد من الدبلوماسيين الجدد المنضمين لوزارة الخارجية، بحضور السيد السفير/ وليد حجاج، مدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية.

بالتنسيق مع هيئة النيابة الإدارية برنامج تدريبى لعدد من السادة مستشارى هيئة النيابة الإدارية.

فى إطار تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣/٢٠٣٠ وخاصة الهدف الاستراتيجى الثالث « جهات قادرة على مكافحة الفساد وإنفاذ القانون»، عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد برنامج تدريبى فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد لعدد من السادة مستشارى هيئة النيابة الإدارية.

سعيا للوصول لكافة فئات المجتمع خارج محافظة القاهرة
دورات تدريبية فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد بمحافظة الاسكندرية

عقدت الأكاديمية دورتين تدريبيتين فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد لعدد من المتدربين بمحافظة الاسكندرية، تضمنت عدة موضوعات أبرزها: التعريف بالفساد وأسبابه وآثاره على المجتمع وأطر مكافحة الفساد بمصر وكذا رؤية مصر ٢٠٣٠ بالإضافة إلى الموضوعات الخاصة بالإدارة وأخلاقيات العمل.

يوم تدريبى فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد لكوادر وزارة الشباب والرياضة ضمن نموذج محاكاة مجلس الشيوخ وذلك بحضور السيد الدكتور/ أشرف صبحى، وزير الشباب والرياضة.

فى مجال التعاون الدولى

دورات تدريبية لكوادر جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان
« فى مجالى إجراءات ومهارات التحقيق الإداري» و« طرق وأدوات كشف الفساد فى تخطيط وتنفيذ المشروعات»

تضمن برنامج " إجراءات ومهارات التحقيق الإداري" المبادئ الأساسية فى التحقيق الإدارى وكذا أصول إعداد المحاضر بالإضافة إلى المقومات السليمة للتحقيق الإدارى وبعض التطبيقات العملية على تنمية مهارات المحققين بينما تناول برنامج " طرق وأدوات كشف الفساد فى تخطيط وتنفيذ المشروعات" مبادئ ومؤشرات الحوكمة ومكافحة الفساد والتنظيم القانونى والمؤسسى للعقود الحكومية وكذا مفهوم إدارة المشروعات وأسلوب متابعتها.

فى إطار التعاون المستمر مع هيئة الاستخبارات العسكرية ممثلة فى جهاز الملحقين الحربيين

عقد يوم تدريبى لعدد من الضباط الأجانب الدارسين بالدورة الدبلوماسية العسكرية وزوجاتهم من عدد (٢٤) دولة مختلفة من (أفريقيا – آسيا – أوروبا).

زيارة وفد من نيابة رئاسة البنك الدولى لشئون النزاهة (INT)

فى إطار تعزيز سبل التعاون مع الجهات الدولية المعنية لتعظيم جهود الوقاية من الفساد ومكافحته، استقبلت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وفداً من نيابة رئاسة البنك الدولى لشئون النزاهة (INT) ممثلاً فى السيد/ تايلور هودجسون، محقق أول ورئيس الفريق الإقليمى لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، والسيد/ وولفجانج كولينج مدير عمليات أول وذلك بحضور ممثل عن وزارة التعاون الدولى.

تضمن اللقاء تبادل الخبرات فى مختلف المجالات الخاصة ببناء القدرات والحوكمة ومكافحة الفساد وبحث سبل التعاون المستقبلى كما تم استعراض دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى تحقيق التوعية المجتمعية وما تقدمه من برامج تدريبية وبرامج الدراسات العليا فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد.

حلقة نقاشية مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP فى مصر

استقبلت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد السيد/ أليساندرو فراكاسيتى، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى مصر، والوفد المرافق له.

تضمن اللقاء استعراض دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد فى تحقيق التوعية المجتمعية وما تقدمه من برامج تدريبية وبرامج الدراسات العليا فى مجال الحوكمة ومكافحة الفساد.

كما تم عقد حلقة نقاشية لتبادل الخبرات وبحث سبل التعاون المستقبلى فى مختلف المجالات الخاصة ببناء القدرات والحوكمة ومكافحة الفساد والمجالات ذات الصلة.

رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية فى الأكاديمية

على هامش اجتماعات الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال الفترة من ٥ إلى ٧ مايو ٢٠٢٤، استقبلت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد الوزير د./ رائد رضوان رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية والوفد المرافق لسيادته، حيث تضمن اللقاء تبادل الخبرات والمعارف فى مجال منع ومكافحة الفساد.

للعام الثالث على التوالى ... هيئة الرقابة الإدارية تشارك بمعرض القاهرة الدولى للكتاب

إعداد: هيئة التحرير

فى إطار الدور التوعوى المنوط بهيئة الرقابة الإدارية للتوعية بمخاطر الفساد وحث المواطنين على المشاركة فى جهود منعه ومكافحته وترسيخ قيم النزاهة والشفافية، شاركت هيئة الرقابة الإدارية فى فعاليات الدورة (٥٥) لمعرض القاهرة الدولى للكتاب ٢٠٢٤ المقام تحت شعار« نصنع المعرفة.. نصون الكلمة».

وخلال افتتاح السيد الدكتور/ مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء للمعرض، تفقد سيادته جناح هيئة الرقابة الإدارية واستمع إلى شرح عن أقسام الجناح والمطبوعات المتاحة لزواره والفعاليات التى تنظمها الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية بمناسبة مشاركتها بالمعرض.

تضمن الجناح عرضاً لأنشطة الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وبرامجها التدريبية وشرح لكيفية التسجيل بها بالإضافة إلى توفير مطبوعات لبعض الرسائل العلمية والأبحاث المتعلقة بمجال عمل الهيئة.

زار الجناح عدد من الشخصيات الهامة أبرزهم: النائب العام المستشار/ محمد شوقي، السيدة/ مريم الكعبى سفيرة دولة الامارات العربية المتحدة، وزير الثقافة الفنزويلى برفقة وزيرة الثقافة المصرية والسيد/ شون جونز مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى مصر والسيد/ راستين زركر مدير المكتب الإقليمى لمكتب مكتبة الكونجرس بالقاهرة.

شهد الجناح زيارات لعدد من الشباب وطلاب الجامعات المصرية المختلفة.

كما تم استقبال الجناح عدد من الأطفال والنشء بالتعاون مع المسئولين والمتخصصين بالهيئة العامة لقصور الثقافة حيث تم التعريف وشرح بعض المفاهيم المتعلقة بالمثل العليا والأخلاق والذوق العام.

فى إطار سعى هيئة الرقابة الإدارية لنشر ثقافة مجتمعية محفزة للوقاية من الفساد ومكافحته ونشر الوعى بمفاهيم النزاهة والشفافية والمساهمة فى إعلاء قيمة العمل وتميزه وجودته فى مختلف المجالات عقدت الأكاديمية ندوتين ثقافيتين بمعرض القاهرة الدولى للكتاب.

هيئة الرقابة الإدارية كانت حريصة على تقديم نماذج مشرفة من الكوادر الشبابية أثناء عقد الندوات داخل معرض القاهرة الدولى للكتاب، حيث عقدت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ندوة بعنوان «المتميزون يشاركون» وتحدث بالندوة كل من د/ مروة الحفناوى خبيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للجيل الخامس والذكاء الاصطناعى، والسيد/ أبانوب جمال رائد الأعمال ومؤسس شركة تعمل فى مجال استخلاص الزيوت والمواد الفعالة من النباتات العطرية والغذائية، والسيد/ أحمد الجندى البطل الأوليمبى فى رياضة الخماسى الحديث حيث عرضوا على الحاضرين من رواد معرض الكتاب قصص نجاحهم وتفوقهم فى مجالات التكنولوجيا والأعمال والرياضة.

أدار الجلسة الإعلامى/ أسامة كمال الذى حاور الضيوف وأبرز أهم المحطات فى طريق تميزهم ونجاحهم، والصعوبات التى واجهتهم وكيفية تغلبهم عليها.

وكانت الندوة الثانية بعنوان «استخدامات التسويق الاجتماعى فى التصدى للفساد» بمشاركة كل من د/ سامى عبد العزيز عميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة والسيد/ خالد البرماوى خبير تكنولوجيا المعلومات وإدارة الحملات على مواقع التواصل الاجتماعى وقد أدار الندوة اللواء دكتور/ محمد سلامة مدير الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

تضمنت الندوة عرض الحملات الإعلامية التى تولت هيئة الرقابة الإدارية إنتاجها منذ عام ٢٠١٤ وحتى الآن تنفيذاً لأهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تحت شعار:« شركاء فى حماية مصالح الوطن» للتأكيد على أن التصدى للفساد مسئولية كافة أفراد المجتمع.

شهدت الندوات إقبالاً كبيراً وتفاعلا من كافة فئات المجتمع وخاصة شباب الجامعات..

الانتقال للعاصمة الادارية الجديدة
«من هنا نبدأ عصراً جديداً»

للتواصل مع
هيئة الرقابة الإدارية

موقع الهيئة الإلكترونى:
www.aca.gov.eg

للتواصل مع مسئولى الهيئة بالمقر الرئيسى أو المقار الفرعية:
يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

الاتصال على الخط الساخن رقم:
16100

البريد المصرى / التلغراف

موقع الهيئة على مواقع التواصل الإجتماعى:
facebook/ACAEGYPT

فاكس المقر الرئيسى للهيئة:
0222915403

فاكسات المقار الإقليمية بمكاتب الهيئة بالمحافظات : يراجع موقع الهيئة الإلكترونى

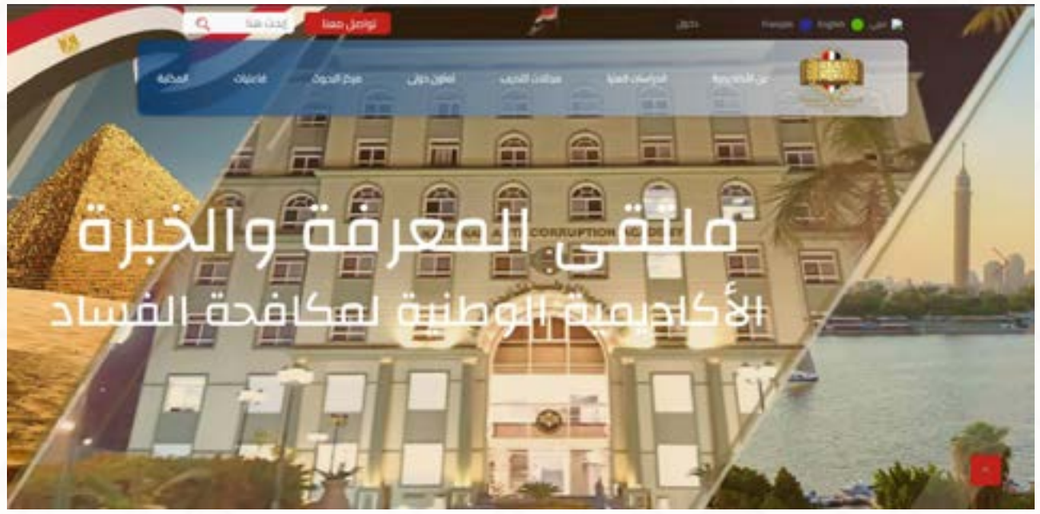

الالتزام بالتميز
COMMITTED TO EXCELLENCE

للتواصل مع مسئولى الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد:
يراجع موقع الأكاديمية الإلكترونى
academy.aca.gov.eg

للتواصل مع الأكاديمية عبر البريد الإلكترونى:
eaca@aca.gov.eg

للتواصل مع المجلة عبر البريد الإلكترونى:
Damir_alwatan@aca.gov.eg

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

مصر دائماً
الرقابة الإدارية
الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد
EACA

تصدر قريباً

دورية الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته
JGPCC

هى دورية علمية مُحكمة تصدر عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد وتهدف إلى نشر الأوراق البحثية المتخصصة فى مجالات (الوقاية من الفساد وسبل مكافحته، الإدراة، القانون، الأقتصاد، العلوم البينية المتعلقة بالحوكمة والتصدى للفساد)

رسالة الدورية

الإسهام التنويرى والمعرفى كمنبر للنشر العلمى الموضوعى وكمنارة للبحث العلمى الأكاديمى الواقعى والمتجدد للباحثين على المستوى الوطنى والإقليمى والقارى والدولى والتى تتناول قضايا الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته والعلوم ذات الصلة باستخدام المناهج البحثية الداعمة لتطوير أساليب التفكير والتحليل للوصول إلى نتائج ذات فروض واضحة قابلة للتنفيذ.

مصر - دائماً
الرقابة الإدارية
الأكاديمية الوطنية
لمكافحة الفساد
EACA
مركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد
CRSPCC